الآلية المستقلة لإعداد التقارير

تقرير النتائج:

تونس ٢٠٢١- ٢٠٢٣

Open Government Partnership

Independent Reporting Mechanism

الملخص التنفيذي

حققت خطة العمل التونسية الرابعة نتائج متواضعة في المراحل المبكرة، حيث تركّز معظم التقدم المحرز على الحوكمة المفتوحة على المستوى البلدي. وقد اضطلعت وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة، وأعضاء اللجنة التوجيهية التابعة للمجتمع المدني، والشركاء الدوليون، والبلديات المشاركة بدور أساسي في الإصلاحات. غير أن التحولات السياسية الملحوظة وإعادة تنظيم الحكومة حالت دون تنفيذ عدد كبير من العناصر الأكثر طموحًا في خطة العمل.

نظرة سريعة عن التنفيذ

مستوى الإنجاز

الالتزامات المنجزة أو المنجزة بغالبيتها	**5/13**

النتائج المبكرة

الالتزامات التي حققت نتائج مبكرة	**4/13**
الالتزامات التي حققت نتائج مهمة	**0/13**

الامتثال للمتطلبات الدنيا

احترام منهجية شراكة الحكومة المفتوحة

النتائج المبكرة

تم تطبيق خطة العمل التونسية الرابعة في سياق من الاضطرابات وإعادة التنظيم على مستوى الحكومة. وصحيح أنه تم تحقيق بعض التقدم على صعيد تنفيذ معظم الالتزامات، إلا أن عددًا قليلًا منها حقق نتائج مهمة في المراحل المبكرة.

وقد لاحظت الآلية المستقلة لإعداد التقارير أنه تم تحقيق أهم النتائج على صعيد المشاركة في إعداد خطط عمل الشباب على مستوى البلديات وتقديم الدعم المتواصل للبلديات لتنفيذ خطط الحكومة المفتوحة. وقد حققت الالتزامات التي قادتها وحدة الإدارة الإلكترونية بالتنسيق مع شركاء التمويل التقدم الأبرز.

تجدر الملاحظة أن تونس سجلت نتائج متواضعة في المراحل المبكرة على صعيد الإصلاحات الجارية في مجالي البيانات المفتوحة والنفاذ إلى المعلومة. وقد تمثل التقدم الملموس الذي أحرزته في صياغة أوامر تفعيل عمل هيئة النفاذ إلى المعلومة، وتطوير استراتيجية الحكومة المفتوحة بشكل تعاوني فضلًا عن إعداد دليل حول نشر تقارير التدقيق، وإعادة تفعيل البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة.

الإنجاز

تأثر تنفيذ الخطة بالتحولات السياسية الكبيرة التي شهدتها البلاد، بما فيها تعليق العمل بدستور ٢٠١٤ وحل البرلمان في العام ٢٠٢١. فقد حالت هذه الأحداث دون استمرار تنفيذ العديد من الالتزامات وهددت عملية الحكومة المفتوحة. كما شكلت التغييرات التي شهدتها رئاسة الحكومة وتداعيات جائحة كوفيد–١٩ عوائق إضافية حيث عرقلت جهود التنسيق وتخصيص الموارد. وقد صعّبت هذه العوامل تنفيذ الالتزامات التي تحتاج إلى دعم مؤسسي ثابت، على غرار تلك الخاصة بتعزيز النزاهة والشفافية المالية في القطاع العام. وعليه، كانت النتيجة إما عدم البدء بتنفيذ ٨ من أصل ١٣ التزامًا أو تحققيها تقدمًا محدودًا ليس إلا.

المشاركة

تخضع عملية شراكة الحكومة المفتوحة التي تنفذها تونس لإشراف وحدة الإدارة الإلكترونية ولإدارة اللجنة التوجيهية لشراكة الحكومة المفتوحة التي تتألف من أعضاء من الحكومة والمجتمع المدني. وقد اضطلعت هذه اللجنة بدور مركزي في رسم معالم عملية المشاركة وتصميم الالتزامات.[١] وتم تحديد أولويات خطة العمل من خلال مشاورات إلكترونية عامة، وفترات مخصصة للتعليقات وفرق عمل ضمن اللجنة التوجيهية. كما تولى أعضاء اللجنة مراقبة التقدم المحرز في التنفيذ على الرغم من التحديات الماثلة على مستوى التنسيق.[٢] وقاد عدد كبير

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

من منظمات المجتمع المدني التقدم على صعيد التنفيذ، كما في الالتزامين ٢ و٧. وخلال العقد الماضي، ساهمت جماعات صغيرة إنما متفانية من المجتمع المدني في تنفيذ إصلاحات الحكومة المفتوحة. وعليه، لا يزال توسيع مشاركة المجتمع المدني يقدّم فرصة مهمة لتعزيز المضي قدمًا بالإصلاحات الطموحة وتنفيذها.

وكشفت دورة خطة العمل عن قيود في الموارد، لا سيما على صعيد التنسيق بين مختلف الوزارات والإدارات. فقد أعاق عدم استجابة بعض الإدارات الحكومية أحيانًا أثناء التنسيق مع وحدة الإدارة الإلكترونية العمل، ما سلط الضوء على ضرورة تحسين آليات التواصل والتعاون.[٣] وانعكست التغييرات على مستوى قيادة الوحدة سلبًا على تنسيق الجهود لتنفيذ خطة العمل وتخصيص الموارد المطلوبة.[٤] وقد تمت معالجة هذه المشاكل عبر تعيين قادة جدد للوحدة، ما ساهم في إنعاش زخم عملية شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.

التنفيذ ضمن سياق محدد

تم البدء بتنفيذ خطة العمل التونسية الرابعة خلال فترة من التغييرات المهمة على مستوى الحوكمة. ففي ٢٥ يوليو ٢٠٢١، علق الرئيس التونسي دستور ٢٠١٤، وحل البرلمان، وجمّد عمل مختلف المؤسسات المستقلة.[٥] وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل المشهد المؤسسي بشكل جذري. وبقيت تونس من دون برلمان لغاية مطلع العام ٢٠٢٣ ومن دون دستور حتى يوليو ٢٠٢٢، حين تم إجراء استفتاء على دستور ٢٠٢٢ الجديد وتنظيم انتخابات تشريعية عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ أفضت عن انتخاب برلمان جديد.[٦] وقد عرقلت فترة الضبابية والانتقال هذه مبادرات شراكة الحكومة المفتوحة وحالت دون التركيز عليها. فانتقال الصلاحيات التنفيذية من رئاسة الحكومة، التي كانت مركز السلطة بموجب دستور ٢٠١٤، إلى رئاسة الجمهورية، ساهم في تغيير ديناميكيات الحوكمة.[٧] كما ساهم استمرار جائحة كوفيد-١٩ في تعقيد المشهد بشكل أكبر نظرًا إلى تعليق العديد من البرامج وخطط العمل الحكومية وتغيير أولويات الميزانية.[٨]

---

[١] ممثل إحدى المنظمات الدولية، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٩ نوفمبر ٢٠٢٣؛ "مراحل إعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (٢٠٢١ – ٢٠٢٢) من قبل اللجنة الاستشارية المكلفة بمتابعة إعداد هذه الخطة وتنفيذها"، شراكة الحكومة المفتوحة – تونس، فبراير ٢٠٢١، http://www.ogptunisie.gov.tn/?p=4718.

[٢] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٨ نوفمبر ٢٠٢٣.

[٣] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٣ نوفمبر ٢٠٢٣.

[٤] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة.

[٥] "الأمر الرئاسي رقم ٦٩ لعام ٢٠٢١ المؤرخ في ٢٦ يوليو ٢٠٢١ بإعفاء رئيس الحكومة وأعضاء بالحكومة"، الحوكمة التونسية، ٢٦ يوليو ٢٠٢١، http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX_4984-25-rUYjsddugY/RechercheJORT/SYNC_ 1497127144، إنهاء مهام الكاتب العام للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، صحيفة لا براس، ٢٠ أغسطس ٢٠٢١، https://lapresse.tn/2021/08/20/le-secretaire-general-de-linlucc-demis-de-ses-fonctions؛ رئاسة الجمهورية، "بلاغ رئاسة الجمهورية في ٢٥ يوليو ٢٠٢١"، موقع فيسبوك، ٢٥ يوليو ٢٠٢١، https://www.facebook.com/Presidence.tn/posts/4462752577116098.

[٦] فرانشيسكا أيبيل، "الدستور الجديد مصدر أمل لبعض التونسيين وقلق لآخرين"، أسوشيتد برس، ٢٩ يوليو ٢٠٢٢، https://apnews.com/article/middle-east-africa-tunisia-constitutions-06c915ec08ed05686a09081d74287cb6.

[٧] طارق عمارة وأنغوس ماك دوال، "الرئيس التونسي يطيح بالحكومة في خطوة وصفها النقاد بالانقلاب"، رويترز، ٢٦ يوليو ٢٠٢١، https://www.reuters.com/world/middle-east/tunisian-president-relieves-prime-minister-his-post-2021-07-25.

[٨] طارق عمارة، "نظام الرعاية الصحية في تونس ينهار بسبب كوفيد-١٩"، رويترز، ٨ يوليو ٢٠٢١، https://www.reuters.com/business/healthcare-pharmaceuticals/tunisia-says-health-care-system-collapsing-due-covid-19-2021-07-08

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

جدول المحتويات

القسم الأول: ملاحظات رئيسية ٢

القسم الثاني: التنفيذ والنتائج المبكرة ٥

القسم الثالث: المشاركة ١٢

القسم ٤: المنهجية ومؤشرات الآلية المستقلة لإعداد التقارير ١٥

الملحق ١: معلومات عن الالتزامات ١٧

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

القسم الأول: ملاحظات رئيسية

على الرغم من التحولات السياسية والإدارية الكبيرة التي شهدتها تونس، واصل مجتمع الحكومة المفتوحة في البلاد تنفيذ الإصلاحات ضمن ما توفر من فرص، بما في ذلك على المستوى البلدي. وبقي المجتمع المدني ووحدة الإدارة الإلكترونية المحرك الرئيسي وراء التغيير الإيجابي، مع العلم بأنه بإمكان هيئة النفاذ إلى المعلومة الاضطلاع بدور قيادي إذا تم تفعيل دورها بالكامل. إلا أن إعادة التنظيم الحكومية والسياسية المستمرة أعاقت تنفيذ أهداف الحكومة المفتوحة الأكثر طموحًا.

الملاحظة ١: مواصلة جهود الحكومة المفتوحة على المستوى البلدي رغم السياق المعقد

عزّز الإصلاحيون التونسيون مساعي الحكومة المفتوحة على المستوى البلدي في إطار خطط العمل، كما هو واضح من خلال النتائج المبكرة التي حققها الالتزامان ١٠ و١١. وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة نظرًا إلى أن الإصلاحات المحلية جرت وسط إعادة تنظيم كبيرة لهياكل الحكومة المحلية[١]. وكان المساهم الأبرز في هذا السياق الشراكة بين وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، اللتين قدمتا الدعم الفني والمالي إلى البلديات المشاركة. كذلك، اعتُبر شركاء المجتمع المدني بمثابة عناصر ترسّخ استقرار في سياق التغييرات التي شهدتها الحوكمة المحلية.[٢]

هذا ويشير التقدم المطرد إلى إمكانية أن تزدهر الحوكمة المفتوحة على المستوى البلدي رغم السياق المليء بالتحديات. ففي إطار خطة العمل الوطنية الثالثة، حصلت ثماني بلديات على الدعم لإعداد خطة عمل الحكومة المفتوحة وتطبيقها.[٣] وبين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، قدّمت بلديتا الرقاب وقرطاج خطط العمل بموجب البرنامج الوطني لشراكة الحكومة المفتوحة. ووفق ما ذكر هذا التقرير بشكل مفصل، استمرت البلديات التي تطبق خطط العمل في الحصول على الدعم في وقت شاركت فيه تسع منها في إعداد خطط عمل الشباب. وفي العام ٢٠٢٤، انضمت بلديتا الزريبة ودار شعبان الفهري إلى البرنامج.[٤] وتواصل خطة العمل الوطنية الخامسة في تونس دعم البلديات الثماني المشاركة وتساعد البلديات المنضمة حديثًا على المشاركة في إعداد خطط عمل مع النساء والشباب.[٥]

الملاحظة ٢: تدفع وحدة الإدارة الإلكترونية وجماعات صغيرة إنما متفانية من المجتمع المدني بمبادرة الحكومة المفتوحة في تونس قدمًا

تتمتع وحدة الإدارة الإلكترونية بخبرة طويلة في تنسيق عملية شراكة الحكومة المفتوحة في تونس وتطبيق الإصلاحات. وكان التنسيق الذي رعته هذه الوحدة بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني والشركاء في مجال التنمية عاملًا أساسيًا على مستوى الالتزامات التي حققت التقدم الأكبر. وتحظى الوحدة بدعم من جماعات صغيرة إنما متفانية من المجتمع المدني، ممثلة في اللجنة التوجيهية، وشاركت في الخطة منذ انضمام تونس إلى شراكة الحكومة المفتوحة في العام ٢٠١٤. وقد ساعدت هذه المنظمات على تطبيق الإصلاحات طوال فترة التغييرات السياسية والإدارية التي شهدتها البلاد.[٦] فعلى سبيل المثال، دعمت الجمعية التونسية للمراقبين العموميين الشفافية في عمليات المراقبة بموجب الالتزام ٢٠،[٧] كما دعا معهد حوكمة الموارد الطبيعية لمشاركة تونس في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بموجب الالتزام رقم ٧٠.[٨] إلا أن مشاركة المجتمع المدني الواسعة في حركة الحكومة المفتوحة في تونس لا تزال خجولة. ومن أجل معالجة هذه الفجوة، يمكن للجنة التوجيهية مضاعفة الجهود لزيادة الوعي بمبادرة الحكومة المفتوحة، كما هي الحال في إنشاء منصة المجتمع المدني للحكومة المفتوحة في ساحل العاج ونيجيريا.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

الملاحظة ٣: واجهت هيئة النفاذ إلى المعلومة في تونس عقبات كبيرة في تأدية دورها المركزي المتمثل في تطبيق مبادئ الحكومة المفتوحة

إلى جانب مهمة هيئة النفاذ إلى المعلومة المتمثلة في إعداد الإطار التأسيسي القانوني والتنظيمي للحوكمة المفتوحة، تم أيضًا تكليفها ببناء القدرات وتحفيز الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على ترسيخ المواطنة المستنيرة والفاعلة.[٩] غير أن التأخير في عملية تبني المراسيم لتفعيل دور الهيئة بالكامل بموجب الالتزام رقم ١، إضافةً إلى محدودية الموارد البشرية، شكلا تحديًا كبيرًا أعاق قدرتها على تنفيذ مهمتها.[١٠] وفي تاريخ كتابة هذا التقرير، كانت تمت تنحية رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة من منصبه، لتبقى المؤسسة من دون قيادة؛[١١] علمًا أنه يمكن للهيئة تعزيز شراكاتها مع منظمات المجتمع المدني من خلال المناصرة والتعليم وبناء القدرات.[١٢]

الملاحظة ٤: أعاق عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي في تونس إلى حدّ كبير تطبيق الالتزامات

طبع عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي الكبير رحلة تونس في شراكة الحكومة المفتوحة منذ العام ٢٠١٤. فقد شهدت البلاد تحولات جذرية وسط اعتماد دستورين في ٢٠١٤ و٢٠٢٢ وتسمية ثماني حكومات مختلفة وعمليات إعادة هيكلة حكومية متكررة، الأمر الذي أثّر على مركز السلطة السياسية وعمليات اتخاذ القرار. ففي ٢٥ يوليو ٢٠٢١، انتقلت مهام رئاسة الحكومة إلى رئيس الجمهورية،[١٣] مما أدى إلى استحداث حقائب وزارية متنوعة تركز على مسائل الحوكمة. وقد أعاقت هذه الحقائب، التي غالبًا ما كان يُصار إلى حلها مع كل حكومة، تنفيذ خطط عمل تونس في إطار شراكة الحكومة المفتوحة.

ووسط استمرار عدم الاستقرار، كان دعم الإرادة السياسية الضرورية في أوساط صناع القرار لتنفيذ التزامات شراكة الحكومة المفتوحة واستدامتها، مهمة زاخرة بالتحديات.[١٤] فعلى سبيل المثال، لم يضطلع المسؤول التونسي الذي مثل نقطة اتصال شراكة الحكومة المفتوحة (المدير المؤقت لوحدة الإدارة الإلكترونية) بكامل مسؤولياته في أعقاب انتهاء أحدث دورة لخطة عمل. يُذكر أنه ما من نقطة اتصال وزارية لتونس في إطار شراكة الحكومة المفتوحة، حيث يتولى أمين عام الحكومة هذا المنصب بشكل مؤقت. وفي حين وفّرت وحدة الإدارة الإلكترونية قيادة مطردة ومتفانية لتطبيق إصلاحات شراكة الحكومة المفتوحة، لا بدّ من توفير الدعم السياسي على مستوى فروع ومستويات الحكومة من أجل تطبيق الالتزامات الطموحة التي يمكنها معالجة مجالات حساسة مرتبطة بمعايير الأهلية الصادرة عن شراكة الحكومة المفتوحة كالكشف عن الأصول ونشر التقارير الرقابية في الوقت المحدد.[١٥]

---

[١] أنغوس ماك دوال، "الرئيس التونسي يحلّ المجالس البلدية قبل أشهر من الانتخابات المحلية"، رويترز، ٩ مارس ٢٠٢٣، https://www.reuters.com/world/africa/tunisian-president-dissolve-municipal-councils-months-before-local-elections-2023-03-09.

[٢] مستشار في المجلس البلدي، مقابلة مع باحث في الآلية المستقلة لإعداد التقارير، ٢ نوفمبر ٢٠٢٣.

[٣] التعهد ١١ : تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحليّ"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1329.

[٤] "انضمام ٥٥ حكومة محلية إلى الشراكة الدولية حول الحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة، ١٦ أبريل، ٢٠٢٤، https://www.opengovpartnership.org/news/55-local-governments-join-international-partnership-on-open-government.

[٥] "خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة ٢٠٢٣-٢٠٢٥"، ٩ يناير ٢٠٢٤، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2024/01/Tunisia_Action-Plan_2023-2025_EN.pdf.

[٦] مستشار في المجلس البلدي، مقابلة.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

[٧] "التعهد ٢ : تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص التقارير الرقابية"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2346، "الممارسات الجيدة لنشر التقارير الرقابية"، الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، https://drive.google.com/file/d/1H48Pc_BZCIV-NsrzHVEVdnHr78zbAPZX/edit، الصفحة ٥.

[٨] "التعهد ٧ : تعزيز الشفافية في مجال الطاقة والمناجم"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2327

[٩] قانون أساسي عدد ٢٢ لسنة ٢٠١٦ مؤرخ في ٢٤ مارس ٢٠١٦ يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، قاعدة البيانات القانونية التونسية، ٢٤ مارس ٢٠١٦، https://legislation-securite.tn/latest-laws/loi-organique-n-2016-22-du-24-mars-2016-relative-au-droit-dacces-a-linformation

[١٠] الرئيس السابق لهيئة النفاذ إلى المعلومة، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٨ نوفمبر ٢٠٢٣.

[١١] " إنهاء مهام عدنان الاسود كرئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة"، ريالايتي أونلاين، ٢١ مايو ٢٠٢٤، https://realites.com.tn/fr/fin-de-mission-de-adnen-lassoued-a-la-tete-de-linai

[١٢] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٨ نوفمبر ٢٠٢٣.

[١٣] طارق عمارة وأنغوس ماك دوال، "الرئيس التونسي يطيح بالحكومة في خطوة وصفها النقاد بالانقلاب"، رويترز، ٢٦ يوليو ٢٠٢١، https://www.reuters.com/world/middle-east/tunisian-president-relieves-prime-minister-his-post-2021-07-25

[١٤] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ١١ نوفمبر ٢٠٢٣.

[١٥] "قاعدة بيانات أهلية المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة (استنادًا إلى بيانات صادرة في ٢٠٢٠)"، شراكة الحكومة المفتوحة، يونيو ٢٠٢١، https://docs.google.com/spreadsheets/d/1PK_bRjYYZrYClLTGWwW0R9Z3qpfcqUgT7WZNyIpId9Y/edit#gid=1406221191

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

القسم الثاني: التنفيذ والنتائج المبكرة

يتناول القسم التالي الالتزامين اللذين حددتهما الآلية المستقلة لإعداد التقارير على أنهما حققا أفضل النتائج بعد تنفيذهما. ولتقييم النتائج المبكرة، استندت الآلية إلى الالتزامات المصنّفة واعدة ضمن مراجعة خطة العمل كنقطة انطلاق. وبعد التحقق من الأدلة التي تثبت الإنجاز، أخذت الآلية في الحسبان التزامات لم تصنّف على أنها واعدة إنما حققت نتائج إيجابية أو مهمة بشكل ملحوظ عند تنفيذها.

الالتزام ١٠: تفعيل دور الشباب في ضبط المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي [تعاون البلديات مع الجامعة الوطنية للمدن التونسية ووحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة]

السياق والأهداف

هدف هذا الالتزام إلى تمكين الشباب لجهة تصميم المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي. فتونس بحاجة ماسة إلى معالجة بطالة الشباب والتفاوت الاجتماعي والجغرافي والهجرة غير الشرعية. ومن خلال إشراك الشباب في عمليات صنع القرار، وبخاصة في صياغة الإصلاحات الوطنية والمشاريع المحلية، سعى الالتزام إلى توظيف إمكانيات وقدرات الشباب للمساهمة بشكل إيجابي في الإصلاحات الشاملة وتنمية المجتمع. كما هدف إلى توسيع آليات مشاركة الشباب في الحياة العامة، ومعالجة الأطر الزمنية المحدودة وإحجام الشباب عن الانخراط في الشؤون العامة. وبالاستناد إلى الشراكة القائمة بين حكومة تونس والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، التي نفذت بموجبها ٢٩ بلدية خطط عمل شبابية،[١] عزز هذا الالتزام علاقات الثقة والمسؤولية بين الشباب والسلطات المحلية. ونتيجةً لذلك، كان من المتوقع أن يعزز فعالية عمليات صنع القرار ويروج لثقافة الشراكة والمساءلة على المستوى المحلي.[٢]

وقد استند هذا الإصلاح إلى التزامات في خطط العمل السابقة لتعزيز الحوكمة المفتوحة على المستوى المحلي. أما الالتزام ١١ في خطة عمل تونس ٢٠١٨-٢٠٢٠، فأسفر عن مشاركة ثماني بلديات في إعداد خطط العمل بالتعاون مع المجتمع المدني. وفي إطار الالتزام ١٠، اختبرت وزارة الشباب والرياضة خمسة مجالس شبابية بلدية. لكن معظم هذه المجالس أوقفت أنشطتها بعد انتهاء دعم الوزارة لها.[٣] لذا تم تنفيذ الالتزام في سياق إصلاحات الحكومة المفتوحة المحلية من خلال خطط عمل وطنية سابقة والعضوية في البلديات التونسية المنضمة إلى البرنامج المحلي لشراكة الحكومة المفتوحة.[٤]

النتائج المبكرة: متواضعة

حقق هذا الالتزام نتائج متواضعة لجهة تعزيز مشاركة الشباب في الحوكمة المحلية. وقد تم تحقيق جميع الإنجازات، ما أدى إلى تشكيل ١٢ فريق عمل بلدي متعدد الأطراف وإعداد خطط عمل شبابية. وتم اختيار تسع بلديات منها للحصول على الدعم المالي كي تتمكّن من تنفيذ خططها. وقد ساعدت ورشات العمل والدورات التدريبية المرتبطة بالمسار التشاركي والحوكمة المفتوحة البلديات على ترسيخ الشفافية ومشاركة الشباب في عمليات الحوكمة التي تعتمدها.

وقد أطلقت وحدة الإدارة الإلكترونية والجامعة الوطنية للبلديات التونسية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي دعوة لتقديم الطلبات في أغسطس ٢٠٢١ بهدف اختيار ١٢ بلدية للمشاركة في مشروع "خطة عمل الشباب" (الإنجاز ١). وتولت لجنة الاختيار المؤلفة من ممثلين عن هذه المؤسسات مراجعة الطلبات التي قدّمتها ٢٥ بلدية واختارت ١٢ بلدية بالاستناد إلى نظام درجات منح الأولوية للبلديات التي لم يسبق لها أن وضعت خططًا وطنية شبابية، وبلديات المنطقة الداخلية، والبلديات التي سبق لها أن طورت خطط عمل للحكومة المفتوحة أو مشاريع تشاركية أخرى. وفي ما يلي البلديات الاثنتي عشرة التي تم اختيارها: حمام الشط، وقابس، ودار شعبان، والزريبة، وزاوية سوسة، وقرطاج، والمتلوي، وسيدي بورويس، وتبرسق، وغزالة، والنفيضة، وبشري فطناسة نقة.[٥]

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

هذا وجرى تنظيم العديد من الأيام المفتوحة وورشات العمل في هذه البلديات التي تم اختيارها (الإنجاز ٢). وبفضل مساهمة الخبراء، تمحورت مواضيع هذه الجلسات حول التواصل والحوكمة، مستهدفةً رؤساء البلديات والمسؤولين التنفيذيين والمستشارين على المستوى البلدي. وقد شكلت منصة تفاعلية لمشاركة التجارب ومناقشة أهداف المشروع ومنهجياته. كما أظهر الجدول الزمني المفصّل لهذه الجلسات ومواقعها المختلفة التزامًا على صعيد بناء القدرات الشاملة على المستوى المحلي.

يُذكر أن وحدة الإدارة الإلكترونية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي أطلقتا العملية من خلال اجتماع تعريفي عبر الإنترنت عُقد في ٢٧ يناير ٢٠٢٢ وضم ممثلين عن البلديات.[٦] وتلى ذلك سلسلة من اجتماعات العمل عبر الإنترنت بين ٨ و١٦ فبراير ٢٠٢٢ تركزت حول المشروع وعملية تنفيذه.[٧] وبعد ذلك، تم عقد ورشات عمل حضورية في البلديات بين ٢١ و٣٠ مارس ٢٠٢٢. وأتاحت هذه الجلسات التواصل مع فرق عمل محلية لمناقشة أهداف خطط عمل الشباب ومنهجياتها والإرشادات الأخلاقية ذات الصلة. كما تم نشر تركيبة كل فريق عمل بلدي عبر الإنترنت.[٨] هذا وتم تنظيم ندوة لإطلاق مشروع خطة عمل الشباب بين ٦ و٨ مايو في بلدية الحمامات، جمعت ممثلين عن فرق العمل البلدية لمشاركة التجارب والتخطيط للإجراءات المستقبلية.[٩]

وقد نظمت وحدة الإدارة الإلكترونية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي أربع ورشات عمل حضر كل منها فريق عمل يضم ٣ بلديات بين ١٧ و١٩ يونيو ٢٠٢٢. ووفرت ورشات العمل هذه التدريب للفرق على صعيد تصميم خطط عمل الشباب، وشملت جوانب رئيسية مثل تحليل المشاريع وتحديد أصحاب المصلحة ووضع الميزانية. وساهمت هذه الأنشطة الشاملة في ضمان مشاركة مختلف أصحاب المصلحة وأرست أساسًا متينًا لتنفيذ خطط عمل الشباب بنجاح في مختلف البلديات المختارة.[١٠]

وفي نهاية المطاف، تم إنشاء فرق العمل في جميع البلديات الاثنتي عشرة بنجاح (الإنجاز ٣) بتركيبات مختلفة شملت غالبًا ممثلين عن البلديات، ومدراء المراكز الثقافية، وناشطي المجتمع المدني، وممثلين عن المراكز الشبابية. وبفضل التمثيل المتنوع، تم إدراج وجهات النظر المختلفة في المشروع. وقد تركزت الاجتماعات حول مناقشة والتباحث بالخطوات التالية في المشروع والعمل الضروري لإنجازه، في إشارة إلى استمرارية المشاركة خلال فترة التنفيذ.[١١]

إلى ذلك، تم عقد مجموعة من الدورات التدريبية في مايو ٢٠٢٢ تناولت التواصل والحوكمة (الإنجاز ٤) في عدة بلديات. وأتت في إطار استراتيجية شاملة هدفت إلى تعزيز القدرات المحلية. وقد أظهرت تفاصيل الحضور وخصائص المحتوى اعتماد مقاربة مخصصة لتلبية الاحتياجات الفريدة لكل بلدية ومعالجة التحديات التي تواجهها.[١٢]

وفي أغسطس ٢٠٢٢، قدّمت فرق العمل البلدية الاثنتي عشرة خطط عمل الشباب التي أعدّتها إلى لجنة تحكيم[١٣] مؤلفة من ممثلين من وحدة الإدارة الإلكترونية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والجامعة الوطنية للبلديات التونسية والجمعية التونسية للحوكمة المحلية. وقد اختارت اللجنة ٩ بلديات للحصول على دعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي للتنفيذ (الإنجاز ٥)، وشملت غزالة، و بشري فطناسة نقة، والنفيضة، والمتلوي، والزريبة، وتبرسق، وقرطاج، ودار شعبان الفهري، وسيدي بورويس.[١٤] وقد مثلت هذه الخطط الجهود التعاونية التي بذلها مختلف أصحاب المصلحة لإشراك الشباب في تصميم المشاريع العامة والإشراف على تنفيذها على المستوى المحلي. وسلّط ممثل من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي الضوء على مهرجان "ذاكرة المناجم" الذي نظمته كل من بلدية قرطاج والمتلوي على أنه من المشاريع الناتجة عن تنفيذ خطة العمل.[١٥] من جهته، أشار ممثل عن بلدية قرطاج إلى أن برنامج السفراء الشباب الذي أُعدّ في إطار هذا الالتزام أُدرج لاحقًا في خطة العمل المحلية لشراكة الحكومة المفتوحة الخاصة بالبلدية.[١٦]

وخلال مرحلة انتقالية غير متوقعة في هياكل الحوكمة المحلية، تم تطبيق الالتزام ١٠. وقد صُمم في أعقاب الانتخابات البلدية عام ٢٠١٨ واستند إلى أحكام قانون تنظيم هياكل السلطة المحلية وصلاحياتها لسنة ٢٠١٨. إلا أن الرئيس التونس حلّ المجالس البلدية في مارس

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

٢٠٢٣ واستبدلها بهيئات جديدة كالمجلس المحلية، وسط عدم وضوح بشأن مهمة الهياكل الحكومية الجديدة.[١٧] وعلى الرغم من حل المجالس البلدية واعتماد هياكل جديدة لامركزية، تمّ إضفاء طابع مؤسسي رسمي وغير رسمي على تغييرات الحكومة المفتوحة. فعلى سبيل المثال، واصلت بلدية قرطاج تطبيق الإصلاحات بشكل غير رسمي في إطار تعاوني، ما أظهر التزام الإصلاحيين على المستوى البلدي رغم غياب أي هياكل رسمية. [١٨]

وقد أظهر هذا الالتزام نتائج مبكرة متواضعة بفضل تحسّن واضح في الممارسات والسياسات التي تنظم مشاركة الشباب في الحوكمة. والأهم من ذلك أن هذا الالتزام يواصل وضع عملية تهدف إلى إشراك الشباب في ممارسات الحوكمة في سياق يشهد محدودية في أطر العمل وإحجام الشباب عن المشاركة. ومن هذا المنطلق، كانت المقاربة المنظمة لجهة تشكيل فرق عمل من الشباب وتنفيذ برامج لبناء القدرات مهمة. غير أنه يجب الانتظار لرؤية مدى تأثير الشباب في عمليات صنع القرار والأثر الملموس لمساهماتهم.

هذا ونجح الالتزام في الاستفادة من عدة عوامل ممكنة، كالمشاركة الاستباقية للبلديات والمقاربة المنهجية للتدريب وبناء القدرات. إلا أن ضمان استدامة مشاركة الشباب والدعم المستمر من السلطات المحلية يبقى محفوفًا بالتحديات. وصحيح أن الالتزام أفسح المجال أمام تحسين الحوكمة من خلال مشاركة الشباب، إلا أنه قد يصطدم بعوائق، وبخاصةٍ من حيث الحفاظ على زخم مشاركة الشباب وضمان أن يكون لمدخلاتهم أثر طويل الأمد على السياسات المحلية والمشاريع.[١٩] وفي المرحلة اللاحقة، سيتمثل التحدي الدائم في ضمان استدامة هذه المبادرات وضمان أن يكون للشباب أثر ملحوظ في مجال الحوكمة ومواصلة إدراج مبادئ الحكومة المفتوحة في ممارسات الحوكمة المحلية بفعالية.

المرحلة اللاحقة

بدأ سعي تونس المتواصل في تطبيق إصلاحات الحكومة المفتوحة على مستوى خطط العمل الوطنية يؤتي ثماره. فقد تمّ قبول اثنتين من البلديات المنخرطة في هذا الالتزام، الزريبة ودار شعبان الفهري، ضمن المجموعة المحلية لشراكة الحكومة المفتوحة ٢٠٢٤، لتنضما بذلك إلى بلدتي قرطاج والرقاب.[٢٠] وتدل عضويتهما على الإقبال المستمر وفرص المشاركة في تطبيق إصلاحات الحكومة المفتوحة على المستوى البلدي رغم السياق الوطني المليء بالتحديات. وتواصل وحدة الإدارة الإلكترونية وشركاؤها تطبيق إصلاحات مماثلة بموجب خطة العمل التونسية ٢٠٢٣-٢٠٢٥. هذا وسيختار الالتزام ٨ في خطة العمل الخامسة ١٠ بلديات جديدة لإعداد خطط عمل الحكومة المفتوحة وتطبيقها. وسيكرر الالتزام ٩ عملية مماثلة لاختيار بلديات ودعمها في إشراك النساء والشباب في تصميم مشاريع التنمية وتنفيذها.[٢١] فضلًا عن ذلك، تعرض الآلية المستقلة لإعداد التقارير الرؤى التالية:

- **يُعتبر الدعم الفني والمالي المستمر المقدم من حكومة تونس وشركائها إلى البلديات التي تطبق الإصلاحات أمرًا مهمًا وأساسيًا للحفاظ على زخم هذه الإصلاحات**، والدليل هو توقف عمل مجالس الشباب البلدية بعدما قطعت وزارة الشباب والرياضة الدعم الفني لخطة العمل السابقة. في الموازاة، لا تزال البلديات التي طورت خطط عمل الحكومة المفتوحة بموجب الالتزام السابق تحظى بالدعم وتحقق تقدمًا.
- يمكن لوحدة الإدارة الإلكترونية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي **مواصلة الاستثمار في بناء القدرات والعلاقات** في البلديات المهتمة. وتكتسي هذه الخطوة أهمية نظرًا إلى القيود المتعلقة بالموارد البشرية والمالية التي تواجهها البلديات.
- يمكن للإصلاحيين في تونس النظر في الفرص المتاحة من أجل **إضفاء الطابع المؤسسي الرسمي على مشاركة الشباب في الحوكمة المحلية** ضمن المشهد القانوني والإداري الجديد.

الالتزام ١١: تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحليّ (بلديات قرطاج، وحمام الشط، ودار شعبان، وزاوية سوسة، والزريبة، والرقاب، والسواسي، وقابس.)

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

السياق والأهداف

هدف الالتزام ١١ إلى تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي، وبخاصةٍ في سياق دستور ٢٠١٤ وقانون تنظيم هياكل السلطة المحلية وصلاحياتها لسنة ٢٠١٨ الذي يركز على تعزيز الديمقراطية المحلية والحكومة المفتوحة. كما سعى إلى تنفيذ المشاريع المحددة ضمن خطط عمل الحكومة المفتوحة على مستوى البلديات من خلال مواجهة تحديات على غرار الأطر غير المناسبة للتنسيق ومحدودية آليات إشراك المواطنين في الحوكمة المحلية. وانصب التركيز على تطوير آليات للتواصل مع المواطنين، وجرد البيانات العمومية ونشرها في صيغة مفتوحة، وتحسين جودة الخدمات البلدية. وتمثل الهدف من هذا الالتزام في بناء نظام حوكمة متجذر في السياقات المحلية مع تحسين الخدمات البلدية، واعتماد الديمقراطية التشاركية، والتواؤم مع مبادئ الحكومة المفتوحة الأشمل.[٢٢]

ويشكل هذا الالتزام جزءًا من إصلاحات أكبر حجمًا لإضفاء طابع مؤسسي على عمليات الحكومة المفتوحة على مستوى البلديات تتضمن العديد من خطط العمل. ويقوم على الالتزام ١١ في خطة العمل الوطنية الثالثة، التي طورت في إطارها ٨ بلديات خطط العمل الخاصة بالحكومة المفتوحة[٢٣]. وقد شملت خطة العمل الخامسة في تونس التزامًا باختيار ودعم ١٠ بلديات إضافية ودعمها في تطوير خطط عمل للحكومة المفتوحة.[٢٤] فضلًا عن ذلك، قدمت كل من بلدية قرطاج والرقاب والزريبة ودار شعبان الفهري خطط عملها مباشرة إلى شراكة الحكومة المفتوحة بصفتها أعضاء في البرنامج المحلي لشراكة الحكومة المفتوحة.[٢٥]

النتائج المبكرة: متواضعة

ساهم هذا الإصلاح في تحقيق تقدم متواضع لجهة تحسين عمليات التواصل والبيانات المفتوحة في البلديات الثماني التي تنفذ خطط عمل الحكومة المفتوحة. وأدى التنفيذ إلى تقييم عمليات التواصل والتطوير التعاوني لخطط العمل الخاصة بالتواصل في البلديات الثماني. كما سهل جرد البيانات وساهم في ارتفاع طفيف لعدد مجموعات البيانات التي تنشرها البلديات. وفي ظل استكمال معظم الإنجازات، تم تنفيذ هذا الالتزام بدرجة كبيرة، ما أدى إلى تحسن الشفافية بشكل تدريجي في ٨ من أصل ٢٦٤ بلدية تونسية.

وقد عقد الشركاء في التنفيذ سلسلة من ورشات العمل والدورات التدريبية التي ساعدت كل بلدية على إعداد وتطوير خطة لتلبية احتياجات التواصل. وقد نظمت وحدة الإدارة الإلكترونية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ووكالة استشارية اجتماعات عمل في البلديات الثماني. وتمحورت هذه الاجتماعات التي حضرها رؤساء البلديات والأمناء العامين وأعضاء المجالس البلدية ومنسقي برنامج الحكومة المفتوحة حول تقييم قدرات التواصل الداخلي والخارجي وتحسينها. فعلى سبيل المثال، سلطت الاجتماعات التي عُقدت في حمامات الشط وقرطاج ودار شعبان الفهري في أواخر ديسمبر ٢٠٢١ الضوء على أهمية إعداد خطط تواصل مخصصة بحسب الاحتياجات والخصائص الفريدة لكل بلدية.[٢٦]

وفي مارس ٢٠٢٢، نظمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني، ووحدة الإدارة الإلكترونية، والجامعة الوطنية للبلديات التونسية ورشة عمل في سوسة. وتم عرض تقييم احتياجات التواصل في كل بلدية ومناقشته. وقد شكل المشاركون، الذين تألفوا من رؤساء بلديات، وأمناء عامين، ومجتمع مدني، وأعضاء في اللجنة التوجيهية لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس، فرق عمل لتطوير خطط عمل للتواصل.[٢٧] كما نظمت وحدة الإدارة الإلكترونية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي دورات تدريبية إضافية في أكتوبر ٢٠٢٢ لتعزيز مهارات التواصل في أوساط موظفي البلديات. وإذ غطت هذه الدورات التواصل الرقمي واللاسلكي وتنظيم الفعاليات والتدريب على استخدام وسائل الإعلام، سلطت الضوء على التزام البلديات بتحديث استراتيجيات التواصل وتحسينها.[٢٨]

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

لكن تعذّرت مراجعة محتوى ونتائج خطط التواصل أو الشعارات البلدية نظرًا إلى عدم توافرها. وعليه، لم تتمكّن الآلية المستقلة لإعداد التقارير من التحقق مما إذا كانت خطط التواصل تركز على مبادرات البيانات المفتوحة والحكومة المفتوحة وإشراك الشباب كما هو مخطط له. وفي وقت إجراء التقييم، لم يكن واضحًا كيف تم تطبيق استراتيجيات التواصل المعززة هذه لإشراك المواطنين بفعالية أكبر. كما لم تجد الآلية أدلة على توفير المعدات التقنية كما كان متوقعًا في خطة العمل.

وبموازاة هذه الجهود، تم تحقيق تقدم على صعيد جرد البيانات ونشرها من خلال عقد اجتماعات لمناقشة المنهجيات ووضع الأهداف، تلتها مرحلة تقييم لفحص مخزون البيانات الحالي الذي تملكه كل بلدية. بعد ذلك، وافقت البلديات على قوائم جرد البيانات النهائية ونشرت مجموعات البيانات الرئيسية بصيغة مفتوحة. وتضمنت الإنجازات المحققة في هذا الصدد إكمال جرد البيانات في بلديات مثل أريانة والدندان وقرطاج وحمام الشط. لكن لم يتضح مدى استخدام البيانات المفتوحة بفعالية للمصلحة العامة، على غرار تقديم الخدمات أو إشراك المواطنين.[٢٩]

هذا وشهد عنصر توافر البيانات البلدية على الإنترنت ارتفاعًا طفيفًا. فقد ذكر أحد ممثلي المجتمع المدني أنه تم نشر ٦٠ مجموعة من البيانات،[٣٠] في حين أظهرت مراجعة أجرتها منصة "بلدتي" التي يديرها المجتمع المدني في أبريل ٢٠٢٤ نشر ٧٧٦ مجموعة بيانات بلدية، في ارتفاع بسيط عن العدد المسجل في أكتوبر ٢٠٢١،[٣١] عند ٧٥٤ مجموعة. وكانت مجموعات البيانات من ٤٩ بلدية متوافرة على البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة التي تم تفعيلها مجددًا في العام ٢٠٢٣. وقد سجلت كل من بلدية قليبية وجمال والنفيضة وبو عرادة والمطوية والزريبة، العدد الأكبر من مجموعات البيانات التي تم نشرها حيث تراوح بين ٤٩ و٩٥ لكل بلدية.[٣٢] علاوةً على ذلك، نشرت وزارة الداخلية بيانات حول السكان والموارد البشرية والمالية والمشاريع المنفذة في مختلف البلديات[٣٣]. لكن لم يتضح إذا تم نشر عدد أكبر من مجموعات البيانات المكانية البلدية كما ورد في الالتزام.

المرحلة اللاحقة

في حين تُعتبر هذه الخطوات المهمة جديرة بالثناء، يعتمد نجاح الالتزام على المدى الطويل على كيفية تطبيق هذه المبادرات في السياق السياسي والإداري الأشمل. فالمشهد المتغير يقدم فرصةً لإدراج مبادئ الحكومة المفتوحة في إطار الحوكمة الجديد. إلا أن التغيرات السياسية والإدارية المتكررة في تونس تطرح تحديات محتملة أمام استمرارية هذه المبادرات وفعاليتها. يُذكر أن بعض العوامل التمكينية الرئيسية شملت الدعم المقدم من شركاء دوليين كالوكالة الألمانية للتعاون الدولي والمشاركة الفاعلة للسلطات البلدية. وربما تكون بعض القيود كضمان الاتساق في التنفيذ على مستوى مختلف البلديات والحفاظ على زخم إشراك المواطنين، قد أثرت سلبًا على النتائج.

ويشير مسار الالتزام ١١ إلى إمكانية مواصلة إحراز تقدم في مبادئ الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي في حال إدارة المشهد السياسي بدقة. وسيواصل الالتزام ٨ في خطة العمل الوطنية الخامسة تطبيق هذا الإصلاح بهدف تسهيل إعداد خطط العمل البلدية وتطبيقها.[٣٤] ومن أجل دعم هذا الهدف، يمكن للجهات المنفذة أخذ ما يلي في الحسبان:

- **المشاركة الفعالة مع الهياكل الإدارية الناشئة** لدمج ممارسات الحكومة المفتوحة منذ إطلاقها.
- **إعداد استراتيجيات تنفيذ قابلة للتكيف** يمكنها التعامل مع السياقات السياسية والإدارية المتغيرة.
- **مواصلة دعم وبناء قدرات الموظفين والمسؤولين الحكوميين** من أجل تعزيز مبادئ الحكومة المفتوحة، بغض النظر عن التغيرات الهيكلية.
- **الاستفادة من المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني والفرق المجتمعية** للحفاظ على زخم مبادرات الحكومة المفتوحة.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

[١] "البلديات الرقمية في تونس: شفافة ومتمحورة حول المواطن وفعالة"، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، تم النفاذ إليه في أبريل ٢٠٢٤، https://www.giz.de/en/worldwide/31897.html

[٢] "خطة عمل تونس ٢٠٢١– ٢٠٢٣"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ٦ أغسطس ٢٠٢١، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/08/Tunisia_Action-Plan_2021-2023_EN.pdf، صفحة ٤٧–٤٩

[٣] " تقرير النتائج الانتقالية ٢٠٢٠ وفق الآلية المستقلة لإعداد التقارير: تونس ٢٠١٨–٢٠٢٠"، شراكة الحكومة المفتوحة، أغسطس ٢٠٢١، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/08/Tunisia_Transitional-Results_Report_2018-2020_EN.pd

[٤] "البرنامج المحلي لشراكة الحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة، تم النفاذ إليه في أبريل ٢٠٢٤، https://www.opengovpartnership.org/ogp-local

[٥] "طورت بعض هذه البلديات (قابس، والزريبة، وزاوية سوسة، وقرطاج، ودار شعبان) خطط عمل محلية بموجب التعهد ١١ الوارد في خطة العمل السابقة، مع العلم بأن قرطاج هي أيضًا عضو في البرنامج المحلي لشراكة الحكومة المفتوحة. راجع: "نتائج طلب الترشح لاختيار ١٢ بلدية لتعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام على المستوى المحلي"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم النفاذ إليه في أبريل ٢٠٢٤، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2310.

[٦] اجتماع الانطلاق لتنفيذ التعهد ١٠ الوارد ضمن خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة: تفعيل دور الشباب في ضبط المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ٢٧ يناير ٢٠٢٢، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2407.

[٧] مرافقة البلديات في تشكيل فريق العمل المحلي لمشروع "خطط عمل الشباب"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ١٦ فبراير ٢٠٢٢، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2416

[٨] ورشات عمل مع فرق العمل المحلية حول مشروع "خطط عمل الشباب"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ٣٠ مارس ٢٠٢٢، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2520.

[٩] "ندوة وطنية حول انطلاق مشروع "خطط عمل الشباب" في إطار تنفيذ التعهد العاشر من خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة، ٨ مايو ٢٠٢٢، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2561.

[١٠] تنظيم ٤ ورشات عمل حول إعداد "خطط عمل الشباب"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ١٩ يونيو ٢٠٢٢، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2656

[١١] ورشات عمل مع فرق العمل المحلية حول مشروع " خطة عمل الشباب"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ٣٠ مارس ٢٠٢٢، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2520.

[١٢] "تنظيم دورات تدريبية لفرق العمل المحلية المسؤولة عن "خطط عمل الشباب""، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، مايو ٢٠٢٢، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2639

[١٣] "تنظيم ندوة للتحقق من "خطط عمل الشباب""، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ٥ أغسطس ٢٠٢٢، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2747

[١٤] "نتائج الدعوة إلى تنفيذ مشاريع "خطة عمل الشباب""، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ٥ أغسطس ٢٠٢٢، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2796

[١٥] ممثل عن منظمة دولية، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٦ نوفمبر ٢٠٢٣.

[١٦] "خطة العمل – قرطاج، تونس ٢٠٢٢–٢٠٢٣"، الجمعية التونسية للحوكمة المحلية، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢، https://www.opengovpartnership.org/documents/action-plan-carthage-tunisia-2022-2023.

[١٧] "تونس: ما هي الصلاحيات الفعلية للمجالس المحلية؟"، مجلة ليكونوميست ماغربين، ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٣، https://www.leconomistemaghrebin.com/2023/12/31/tunisie-quelles-sont-les-vraies-prerogatives-des-conseils-locaux؛ "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات: إنشاء المجالس المناطقية المقرر في ٦ مارس"، لا بريس، ٥ مارس ٢٠٢٤، https://lapresse.tn/2024/03/05/isie-la-mise-en-place-des-conseils-regionaux-prevue-le-6-mars؛ أنغوس ماك دوال، "الرئيس التونسي يحلّ المجالس البلدية قبل أشهر من الانتخابات المحلية"، رويترز، ٩ مارس ٢٠٢٣، https://www.reuters.com/world/africa/tunisian-president-dissolve-municipal-councils-months-before-local-elections-2023-03-09

[١٨] عضو في المجلس البلدي، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٢ نوفمبر ٢٠٢٣.

[١٩] ممثل عن منظمة دولية، مقابلة.

[٢٠] "انضمام ٥٥ حكومة محلية إلى الشراكة الدولية حول الحكومة المفتوحة، شراكة الحكومة المفتوحة، ١٦ أبريل، ٢٠٢٤، https://www.opengovpartnership.org/news/55-local-governments-join-international-partnership-on-open-government.

[٢١] "خطة عمل تونس ٢٠٢٣–٢٠٢٥"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ٩ يناير ٢٠٢٤، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2024/01/Tunisia_Action-Plan_2023-2025_EN.pdf.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

[٢٢] "خطة العمل تونس ٢٠٢١-٢٠٢٣"، شراكة الحكومة المفتوحة تونس، صفحة ٥١-٥٥.

[٢٣] "الصيغ النهائية لخطط الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي"، شراكة الحكومة المفتوحة تونس، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2212؛ " تقرير النتائج الانتقالية ٢٠٢٠ وفق الآلية المستقلة لإعداد التقارير: تونس ٢٠١٨-٢٠٢٠"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[٢٤] "خطة عمل تونس ٢٠٢٣-٢٠٢٥"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.

[٢٥] البرنامج المحلي لشراكة الحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[٢٦] " تنفيذ التعهد الفرعي الأول من التعهد ١١ من خطة العمل الوطنية الرابعة والمتعلق بتعزيز الاتصال العمومي بالبلديات"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ٢١ ديسمبر ٢٠٢١، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2383.

[٢٧] "مشروع مبادرة للتطوير البلدي: مشاركة المواطنين"، الحكومة المفتوحة في تونس، ٢٥-٢٦ مارس ٢٠٢٢، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/wp-content/uploads/2022/03/Agenda-Atelier-engagement-11-PAN-4-PGO-3.pdf.

[٢٨] تنظيم دورتين تكوينيتين حول الاتصال العمومي"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، أكتوبر ٢٠٢٢، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2801

[٢٩] "ممثل إحدى المنظمات الدولية، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٩ نوفمبر ٢٠٢٣؛ التعهد ١١: تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2303.

[٣٠] "بوابة البيانات المفتوحة في البلديات"، بوابة بلديتي، تم النفاذ إليه في أبريل ٢٠٢٤، http://openbaladiati.tn.

[٣١] "البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة"، وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة، تم النفاذ إليه في أبريل ٢٠٢٤، https://data.gov.tn/fr/cms/producteurs-de-donnees/?search=commune&order_by=desc_dataset

[٣٢]"البيانات المفتوحة"، وزارة الداخلية، تم النفاذ إليه في أبريل ٢٠٢٤، http://www.collectiviteslocales.gov.tn/data

[٣٣] "خطة عمل تونس ٢٠٢٣-٢٠٢٥"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس

[٣٤] "خطة عمل تونس ٢٠٢٣-٢٠٢٥"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

القسم الثالث: المشاركة

أشرفت وحدة الإدارة الإلكترونية واللجنة التوجيهية لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس على عملية مشاركة شاملة لإعداد خطة العمل الرابعة. لقد استمر التعاون ولو أنه واجه تحديات خلال فترة التنفيذ، على غرار عملية انتقالية في قيادة وحدة الإدارة الإلكترونية وسياق سياسي مليء بالتحديات. غير أن التحالف المتفاني بين الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين واصل توجيه إصلاحات الحكومة المفتوحة في تونس.

يُذكر أن وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة مسؤولة عن الإشراف على مبادرات شراكة الحكومة المفتوحة وتنسيق الجهود ذات الصلة على مستوى الوكالات الحكومية في تونس.[١] وقد تسببت التغيرات في قيادة الوحدة خلال تنفيذ خطة العمل الرابعة ببعض التأخيرات على صعيد تنسيق وتنفيذ بعض الالتزامات.[٢] إلا أن تعيين سناء الوسلاتي في منصب المديرة المكلّفة بتسيير وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة ونقطة الاتصال لشراكة الحكومة المفتوحة، أعاد الزخم على صعيد تنفيذ المبادرات. وقد تلقت الدعم من نواب مدراء ومسؤولين تنفيذيين في رئاسة الحكومة، شملت مهامهم إدارة محفظة شراكة الحكومة المفتوحة.[٣] وصحيح أن القيود على مستوى الموارد، ولا سيما التنسيق بين الوزارات الحكومية، كانت قائمة ولكنها لم تكن رادعة. وقد شملت التحديات عدم تجاوب بعض الإدارات الحكومية في بعض الأحيان خلال عملية التنسيق مع الوحدة. وطرح غياب التواصل والتعاون هذا أحيانًا عقبات أمام التنفيذ الفعال.[٤]

إلى ذلك، تولت اللجنة التوجيهية لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس قيادة عملية هذه الشراكة في البلاد. وقد تمت إعادة تشكيل اللجنة وتوسعتها في يناير ٢٠٢١ من أجل تنفيذ خطة العمل الرابعة لتشمل ١٠ ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني. وجرى توسعة اللجنة من خلال توجيه دعوة مفتوحة لتقديم طلبات العضوية من منظمات المجتمع المدني.[٥] وفي هذا السياق، ذكر أحد ممثلي المجتمع المدني أن معايير اختيار الأعضاء من خارج الحكومة لم تكن شفافة بالكامل، ومع ذلك مثلت اللجنة عمومًا مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المشاركين في مبادرات الحكومة المفتوحة في تونس.[٦] هذا وتم في مرحلة لاحقة نشر عملية ومعايير اختيار الأعضاء من خارج الحكومة في خطة العمل الرابعة.[٧] وأشرف أعضاء اللجنة التوجيهية على تصميم خطة العمل ومتابعة التقدّم المحرز على صعيد تنفيذها، وسط عقد أربعة اجتماعات رسمية خلال فترة خطة العمل.[٨]

تجدر الملاحظة أن الحكومة واظبت على المشاركة في ورشات العمل الاستشارية مع الجهات الفاعلة من خارج الحكومة، مما دعم الحوار المتواصل. وقد ساهم هذا الحوار المتكرر في وضع أجندة الإعداد التشاركي حيث تمّ إدراج مدخلات وعروض تقديمية من المجتمع المدني ومن خارج المنتدى. وكانت عملية الإعداد التشاركي بدأت في ٢٠٢٠ من خلال دعوة عامة إلى تقديم العروض عبر منصة المشاركة الإلكترونية خلال الفترة الممتدة من منتصف أكتوبر ولغاية منتصف نوفمبر. وقد تلقت الوزارات وغيرها من المؤسسات العامة دعوات رسمية إلى تقديم عروضها لإشراكها في الخطة. وفي هذا السياق، تمّ عقد ثلاثة منتديات عبر الإنترنت في نوفمبر ٢٠٢٠ حول الحكومة المفتوحة حضرها نحو ١٠٠ مشارك من الحكومة وخارجها. بعدها، شكّلت اللجنة التوجيهية ٣ فرق عمل تُعنى بمواضيع العمل لمراجعة ٢٧٥ عرضًا مقدمًا بحسب الموضوع. وقد شملت معايير اختيار العروض المواءمة مع نموذج الأهداف الذكية (المحددة والقابلة للقياس والقابلة للتحقيق والواقعية والمقيّدة بوقت معين) والملاءمة مع الحكومة المفتوحة والإمكانية الكبيرة لتحقيق نتائج. وتمّ نشر العروض المتأهلة عبر الإنترنت ومناقشتها في اجتماعات اللجنة التوجيهية خلال يناير وفبراير من العام ٢٠٢١. كما تمت مشاركة مسودة خطة عمل تنطوي على ٢١ التزامًا عبر الإنترنت لإجراء مرحلة تشاورات ثانية استمرت من ١٧ فبراير ولغاية ١٠ مارس ٢٠٢١.[٩]

وخلال التنفيذ، راقب المجتمع المدني التقدم المحرز وشارك بفاعلية في الالتزامات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بمجال اهتمامه. وقد تولى بعض ممثلي المجتمع المدني قيادة تنفيذ عدة التزامات. بدورها، ساهمت الجمعية التونسية للمراقبين العموميين في صياغة الدليل

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

الإجرائي الذي ينظم عملية نشر التقارير الرقابية بموجب الالتزام ٢. وشددت مشاركتهم على الطبيعة التعاونية لهذا الالتزام.[١٠] وعلى نحو مماثل، أدى معهد حوكمة الموارد الطبيعية دورًا أساسيًا في دعم ملف تونس للمشاركة في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بموجب الالتزام رقم ٧. وشمل ذلك تنظيم دورات استشارية مع أصحاب المصلحة في مختلف المناطق. ويمكن أن يعزى التقدم الذي تم إحرازه على مستوى هذا الالتزام بشكل كبير إلى المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني.[١١] مع ذلك، أعرب بعض الأعضاء من خارج الحكومة عن قلقهم إزاء مستوى التعاون في أعقاب وضع الخطة.

الالتزام بالمتطلبات الدنيا

تقيّم الآلية المستقلة لإعداد التقارير ما إذا كانت الدول الأعضاء تستوفي المتطلبات الدنيا بموجب معياري المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة لأغراض المراجعة الإجرائية.[١٢] وأثناء المشاركة في الإعداد، تقيّدت تونس بمنهجية شراكة الحكومة المفتوحة.[١٣] ولا بد من أن يحقق المتطلبان المحددان أدناه مستوى "طور الإنجاز" على الأقل كي تُعتبر أي دولة ملتزمة بمنهجية شراكة الحكومة المفتوحة في مرحلة التنفيذ.

المفتاح:

- أخضر = تم استيفاء المعايير
- أصفر = في طور الإنجاز (تم اتخاذ بعض الخطوات إنما من دون استيفاء المعيار)
- أحمر = ما من دليل على اتخاذ إجراءات

هل تم احترام منهجية شراكة الحكومة المفتوحة أثناء مرحلة التنفيذ؟	
حافظت الحكومة على مستودع بيانات خاص بشراكة الحكومة المفتوحة على الإنترنت، وقامت بتحديثه مرة واحدة على الأقل خلال دورة خطة العمل. كما أنها تملك أدلة على تطوير خطة العمل وتنفيذها.[١٤]	أخضر
زوّدت الحكومة العامة بمعلومات عن خطة العمل خلال مرحلة التنفيذ.[١٥]	أخضر

[١] ممثل عن وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٦ أكتوبر ٢٠٢٣.

[٢] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٨ نوفمبر ٢٠٢٣.

[٣] ممثل عن وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة، مقابلة.

[٤] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٢ نوفمبر ٢٠٢٣.

[٥] "اللجنة المشتركة المكلفة بمتابعة إعداد وتنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة ٢٠٢١-٢٠٢٢"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ٢٢ يناير ٢٠٢١، http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/01/22/comite-mixte-charge-du-suivi-de-lelaboration-et-de-la-mise-en-oeuvre-du-4eme-plan-daction-national-du-pgo-2021-2022؛ "تركيبة لجنة القيادة المكلفة بإعداد خطة العمل الأولى والثانية لشراكة الحكومة المفتوحة ومتابعة تنفيذهما"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ١١ أكتوبر ٢٠١٨، http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2018/10/11/comite-de-pilotage

[٦] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٨ نوفمبر ٢٠٢٣.

[٧] "خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة ٢٠٢١-٢٠٢٣"، ٦ أغسطس ٢٠٢١، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/08/Tunisia_Action-Plan_2021-2023_EN.pdf، الصفحة ٨.

[٨] "محاضر الجلسات"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تمّ النفاذ إليها في أبريل ٢٠٢٤، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?cat=51.

[٩] "مراحل إعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (٢٠٢١-٢٠٢٢) من طرف اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة إعداد وتنفيذ هذه الخطة"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، فبراير ٢٠٢١، http://www.ogptunisie.gov.tn/?p=4718.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

[١٠] "التعهد ٢ : تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص التقارير الرقابية"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تمّ النفاذ إليها في أبريل ٢٠٢٤، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2346؛ "الممارسات الجيدة لنشر التقارير الرقابية"، الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، يونيو ٢٠٢١، https://drive.google.com/file/d/1H48Pc_BZCIV-NsrzHVEVdnHr78zbAPZX/edit، الصفحة ٥.

[١١] "التعهد ٧ : تعزيز الشفافية في مجال الطاقة والمناجم"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تمّ النفاذ إليها في أبريل ٢٠٢٤، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2327.

[١٢] يرجى أخذ العلم بأن التقييم المستقبلي للآلية المستقلة لإعداد التقارير سيركز على الامتثال لمعياري المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة اللذين دخلا حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢٢، راجع "معياري المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة، ٢٤ نوفمبر ٢٠٢١، https://www.opengovpartnership.org/ogp-participation-co-creation-standards.

[١٣] مراجعة خطة عمل الآلية المستقلة لإعداد التقارير: تونس ٢٠٢١-٢٠٢٣"، شراكة الحكومة المفتوحة، ٣١ يناير ٢٠٢٢، https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-action-plan-review-2021-2023

[١٤] "شراكة الحكومة المفتوحة في تونس"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم النفاذ إليه في أبريل ٢٠٢٤، .http://www.ogptunisie.gov.tn/en

[١٥] "اجتماع اللجنة الاستشارية المكلفة بإعداد ومتابعة تنفيذ خطة العمل الرابعة لشراكة الحكومة الوطنية الذي عقد في ١٤ فبراير ٢٠٢٢"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ١٤ فبراير ٢٠٢٢، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2439.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

القسم ٤: المنهجية ومؤشرات الآلية المستقلة لإعداد التقارير

يدعم هذا التقرير مساءلة الأعضاء والتعلم أثناء تقييم (١) مستوى الإنجاز الخاص بتنفيذ الالتزامات، و(٢) النتائج المبكرة للالتزامات التي سجلت مستوى عال من الإنجاز وتم تصنيفها على أنها واعدة أو التزامات حققت نتائج ملحوظة أثناء التنفيذ، و(٣) ممارسات المشاركة خلال دورة خطة العمل. وكانت الآلية المستقلة لإعداد التقارير أطلقت عملية البحث بعد مرور العام الأول على بدء تنفيذ خطة العمل بالتزامن مع تطوير خطة البحث، وإجراء بحوث مكتبية تمهيدية، والتحقق من الأدلة الواردة ضمن مستودع شراكة الحكومة المفتوحة.[١]

الإنجاز

تقيّم الآلية المستقلة لإعداد التقارير مستوى إنجاز كل التزام في خطة العمل، بما يشمل تلك الواردة ضمن مراجعة خطة العمل.[٢] ويتم تقييم مستوى إنجاز جميع الالتزامات وفق الفئات التالية:

- *ما من دليل متوفر*
- *لم يبدأ بعد*
- محدود
- كبير
- *كامل*

النتائج المبكرة

تقيّم الآلية المستقلة لإعداد التقارير مستوى النتائج المحققة من تنفيذ الالتزامات التي تتضمن منظورًا حكوميًا مفتوحًا واضحًا، أو تسجل مستوى عاليًا من الإنجاز أو تظهر أدلة على تحقيق نتائج مبكرة (كما هو محدد أدناه). وتأخذ في الحسبان الهدف المتوقع من الالتزام قبل تنفيذه، والسياق الخاص بالبلد الذي تم تنفيذه فيه، فضلًا عن مجال السياسة المعتمدة والتغييرات المبلغ عنها.

يحدد مؤشر النتائج المبكرة ثلاثة مستويات من النتائج:

- **ما من نتائج ملحوظة:** بحسب الأدلة التي تم جمعها (من خلال البحث المكتبي، والمقابلات، إلخ)، لم يسفر التزام الحكومة المفتوحة عن تحقيق نتائج كبيرة أو إيجابية. وبعد تقييم الأنشطة التي تم إرجاؤها خلال فترة التنفيذ ونتائجها (إن وجدت)، لم تلحظ الآلية أي تغييرات كبيرة على صعيد:
  - تحسين الممارسات أو السياسات أو المؤسسات التي تنظم أحد مجالات السياسة أو ضمن القطاع العام، أو
  - تحسين البيئة الممكّنة لبناء الثقة بين المواطنين والدولة.
- **نتائج متواضعة:** بحسب الأدلة التي تم جمعها (من خلال البحث المكتبي، والمقابلات، إلخ)، أسفر التزام الحكومة المفتوحة عن تحقيق نتائج إيجابية. وبعد تقييم الأنشطة التي تم إرجاؤها خلال فترة التنفيذ ونتائجها، لحظت الآلية تغييرات كبيرة على صعيد:
  - تحسين الممارسات أو السياسات أو المؤسسات التي تنظم أحد مجالات السياسة أو ضمن القطاع العام، أو
  - تحسين البيئة الممكّنة لبناء الثقة بين المواطنين والدولة.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

- **نتائج كبيرة:** بحسب الأدلة التي تم جمعها (من خلال البحث المكتبي، والمقابلات، إلخ)، أسفر تنفيذ التزام الحكومة المفتوحة عن تحقيق نتائج إيجابية كبيرة. وبعد تقييم الأنشطة التي تم إرجاؤها خلال فترة التنفيذ ونتائجها، لحظت الآلية تغييرات كبيرة على صعيد:
  - تحسين الممارسات أو السياسات أو المؤسسات التي تنظم أحد مجالات السياسة أو ضمن القطاع العام، أو
  - تحسين البيئة الممكنة لبناء الثقة بين المواطنين والدولة

  تظهر النتائج الإيجابية الكبيرة توقعات واضحة بأن تكون هذه التغييرات (الواردة أعلاه) مستدامة.

وأعدّت الآلية المستقلة لإعداد التقارير هذا التقرير بالتعاون مع محمد آدم المقراني وتولى مراجعتها أحد الخبراء الخارجيين في الآلية. يُذكر أن لجنة الخبراء الدوليين تشرف على منهجية الآلية المستقلة لإعداد التقارير، وجودة المنتجات، وعملية المراجعة.[٣] ويمكن الاطلاع على تفاصيل عملية المراجعة هذه، بما يشمل إجراءات دمج التعليقات، في القسم ٣ من دليل الإجراءات[٤] وفي مراجعة خطة العمل تونس ٢٠٢١–٢٠٢٣.[٥] للمزيد من المعلومات، يرجى العودة إلى صفحة الويب للآلية المستقلة لإعداد التقارير[٦] أو مسرد مصطلحات شراكة الحكومة المفتوحة.[٧]

[١] "شراكة الحكومة المفتوحة في تونس"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم النفاذ إليه في أبريل ٢٠٢٤، http://www.ogptunisie.gov.tn/en.

[٢] تجمع الآلية المستقلة لإعداد التقارير الالتزامات التي تتشارك أهداف السياسة أثناء عملية مراجعة خطة العمل ضمن مجموعات. وفي هذه الحالات، تقيّم الآلية "احتمال تحقيق نتائج" و"النتائج المبكرة" على مستوى المجموعة. ويتم تقييم مستوى الإنجاز على صعيد كل التزام. لمزيد من المعلومات حول طريقة جمع الآلية للالتزامات، راجع القسم الرابع المتعلق بالمنهجية ومؤشرات الآلية المستقلة لإعداد التقارير الخاصة بمراجعة خطة العمل.

[٣] "لجنة الخبراء الدوليين" شراكة الحكومة المفتوحة، https://www.opengovpartnership.org/about/who-we-are/international-experts-panel

[٤] "دليل الإجراءات الخاصة بالآلية المستقلة لإعداد التقارير"، النسخة ٣، شراكة الحكومة المفتوحة، ١٦ سبتمبر ٢٠١٧.
https://www.opengovpartnership.org/documents/irm-procedures-manual.

[٥] راجع: "مراجعة خطة العمل لآلية إعداد التقارير: تونس ٢٠٢١–٢٠٢٣"، شراكة الحكومة المفتوحة، ٣١ يناير ٢٠٢٢،
https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-action-plan-review-2021-2023

[٦] "لمحة عامة عن الآلية المستقلة لإعداد التقارير"، شراكة الحكومة المفتوحة، تم النفاذ إليه في أبريل ٢٠٢٤، https://www.opengovpartnership.org/irm-guidance-overview

[٧] مسرد مصطلحات شراكة الحكومة المفتوحة، شراكة الحكومة المفتوحة، تم النفاذ إليه في أبريل ٢٠٢٤، https://www.opengovpartnership.org/glossary

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

الملحق ١: معلومات عن الالتزامات

الالتزام ١: استكمال الإطار التنظيمي لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة

- **قابل للتحقق:** أجل
- **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟** أجل
- **القدرة على تحقيق نتائج:** متواضعة

- **الإنجاز:** كبير
- **النتائج المبكرة:** ما من نتائج ملحوظة

هدف هذا الالتزام إلى تكريس حق النفاذ إلى المعلومة في تونس من خلال استكمال الإطار التنظيمي والقانوني المتصل بهذا المجال على ضوء أحكام القانون الأساسي عدد ٢٢ لسنة ٢٠١٦. وشمل ذلك العمل على إصدار الأوامر الحكومية اللازمة لهيئة النفاذ إلى المعلومة، بالإضافة إلى إنشاء هيكل داخلي يعنى بالنفاذ إلى المعلومة على مستوى الهياكل العمومية. وقد هدفت هذه الأوامر الحكومية إلى تعزيز الشفافية والكفاءة التشغيلية في إدارة المعلومات العمومية.

وتهدف هيئة النفاذ إلى المعلومة إلى اعتماد مقاربة تشاركية على امتداد مسار إعداد هذه النصوص التنظيمية، وخاصة في ما يتعلق بضبط شروط إنشاء هيكل داخلي يعنى بالنفاذ إلى المعلومة على مستوى الهياكل العمومية. وستشمل هذه المقاربة التشاركية تنظيم عدد من ورشات العمل والندوات والاستشارات العمومية، ويمكن بشكلٍ خاص الاستعانة بالبوابة الوطنية للمشاركة الالكترونية.[١]

تجدر الملاحظة أن هيئة النفاذ إلى المعلومة قامت بصياغة أوامر من أجل (١) تحديد الأحوال الشخصية للموظفين، و(٢) تحديد المخطط التنظيمي، و(٣) قيادة عملية إنشاء هيئة داخلية مسؤولة عن النفاذ إلى المعلومة في المؤسسات العمومية. وقامت بتقديم مسودات الأوامر إلى رئاسة الحكومة.[٢] غير أنه لم يتم الإعلان صراحةً عن إعداد هذه الأوامر باستخدام مقاربة تشاركية كما كان مخططًا له في الأساس. وقد أشارت منصة المشاركة الإلكترونية إلى أنه لم تتم إتاحة أي من هذه النصوص الثلاثة على الإنترنت.[٣]

وتضطلع هيئة النفاذ إلى المعلومة بدور أساسي في حماية الحق الدستوري بالنفاذ إلى المعلومة، لكنها تواجه تحديات بسبب نقص الموارد البشرية. وتكتسب هذه النصوص أهمية لجهة ضمان استمرارية وفعالية الهيئة. أما الخطوات التالية، فتشمل تقديم الأوامر إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها،[٤] وفي حال تنفيذها، من المتوقع أن تعزز عمليات الهيئة وتضمن استدامتها،[٥] علمًا بأنه لم يتم إقرارها بعد بسبب عدم تجاوب الفرع التنفيذي. وعلى الرغم من أهمية هذا الالتزام، إلا أنه لم يحقق نتائج ملحوظة نظرًا إلى عدم صياغة الأوامر باستخدام مقاربة تشاركية ولم يساهم في زيادة نفاذ الشعب التونسي إلى المعلومات.

الالتزام ٢: تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص التقارير الرقابية

- **قابل للتحقق:** أجل
- **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟** أجل
- **القدرة على تحقيق نتائج:** كبيرة

- **الإنجاز:** محدود
- **النتائج المبكرة:** ما من نتائج ملحوظة

هدف الالتزام ٢ إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع الخاص من خلال نشر التقارير الرقابية والاستفادة منها. وقد سعى هذا الالتزام إلى إنشاء منصة إلكترونية لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الرقابية وإشراك المجتمع المدني في اختيار التقارير المعدّة للنشر

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

إضافةً إلى تحديد إجراءات نشر التقارير. وتمثل هدف هذا الالتزام في تعزيز نزاهة وأداء القطاع العام من خلال ضمان مستوى أكبر من الشفافية والمساءلة استنادًا إلى الرؤى والنتائج المستمدة من التقارير الرقابية.[٦]

في هذا السياق، أعدّت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية دليلًا عن أفضل الممارسات لنشر التقارير الرقابية. وتم تشكيل فريق عمل لإعداد الدليل. كما تم بذل جهود توعية حثيثة، بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية لمجموعات تشمل طلابًا وصحافيين وممثلين عن المجتمع المدني. وقد شارك في هذه الجلسات التي نظمتها الجمعية التونسية للمراقبين العموميين بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان جمهور واسع حيث تمت مناقشة نشر التقارير الرقابية.[٧] هذا ويُعتبر الدليل، الذي أصبح متوفرًا عبر الإنترنت، بمثابة دليل إجرائي ومصدر لأفضل الممارسات في التقارير الرقابية. ويعكس محتوى الدليل فهمًا لضرورة مشاركة المجتمع المدني الفاعلة في نشر النتائج الرقابية وتطبيقها على السواء.[٨] إلا أن المعلومات المقدّمة لا توضح إلى أي مدى تمكّن أصحاب المصلحة غير الحكوميين من التأثير على محتوى الدليل أو استراتيجية نشر التقارير الرقابية ككل.

إلى ذلك، بقي إنشاء منصة إلكترونية لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الرقابية معلقًا. وكان قد تمّ إجراء دراسة جدوى بدعم من الحكومة الكورية ولكن اختبار المنصة وإطلاقها لم يكتملا قط. وفي حين اعتبرت مراجعة خطة العمل[٩] أن هذا الالتزام واعد، لم يحقق هدفه المتمثل بتعزيز الشفافية والمساءلة في العملية الرقابية. وستبرز قيمة الدليل فعليًا إذا ما استخدمته السلطات المسؤولة عن إعداد التقارير الرقابية بشكل كبير وإذا ما ساهم بنجاح في توجيه وتحسين جودة هذه التقارير وشفافيتها. كما من شأن تفعيل المنصة الإلكترونية أن يساعد في تحقيق الهدف من هذا الإصلاح على المدى الأطول.

الالتزام ٣: تعزيز النزاهة بالقطاع العمومي في ما يخصّ التصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح

• **قابل للتحقق:** أجل • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟** أجل • **القدرة على تحقيق نتائج:** غير واضحة	• **الإنجاز:** لم يبدأ بعد • **النتائج المبكرة:** ما من نتائج ملحوظة

هدف الالتزام ٣ إلى تعزيز النزاهة بالقطاع العمومي من خلال تحسين الشفافية في ما يخصّ التصريح بالمكاسب والمصالح. وقد واجه تحديات كبيرة بسبب عدم فعالية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وحلّها في نهاية المطاف، ما دفع بالآلية المستقلة لإعداد التقارير إلى تقييم هذا الالتزام باعتبار أنه لا يحمل إمكانات واضحة لتحقيق النتائج في إطار مراجعة خطة العمل.[١٠] وإذ تأسست في المقام الأول كهيئة مؤقتة بانتظار إنشاء سلطة دستورية وفق دستور العام ٢٠١٤، لم يتم إضفاء الطابع الرسمي بالكامل على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد طوال فترة وجودها منذ ٢٠١١ وقد واجهت عقبات قوّضت قدرتها على ممارسة كفاءاتها بالكامل؛ علمًا بأن دستور ٢٠٢٢ لم ينص على إنشاء سلطة مستقلة مماثلة.[١١]

الالتزام ٤: تكريس الشفافية المالية

• **قابل للتحقق:** أجل • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟** أجل	• **الإنجاز:** محدود • **النتائج المبكرة:** ما من نتائج ملحوظة

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

• **القدرة على تحقيق نتائج:** متواضعة	

هدف الالتزام ٤ إلى تحسين الشفافية المالية من خلال إطلاق الصيغة الجديدة لبوابة الميزانية المفتوحة ونشر بيانات الميزانية، لكن هذا الالتزام لم يحقق نتائج ملحوظة خلال فترة التنفيذ بسبب مستوى الإنجاز المحدود. مع ذلك، تم تسجيل تقدم في المرحلة الأولية نحو الإنجاز ١ لإعداد الصيغة الجديدة لبوابة الميزانية المفتوحة "ميزانيتنا". هذا وتم تنفيذ أنشطة إعداد كراس الشروط الخاصة بالبوابة واختيار مكتب الدراسات الذي سيتولى تطويرها، بالإضافة إلى عقد ورشات عمل في اطار التعاون عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ مع المبادرة العالمية للشفافية المالية التي أطلقها البنك الدولي. وقد أرست هذه الورشات أساس إعادة تصميم البوابة وشددت على أهمية البيانات المفتوحة وشفافية الميزانية. إلا أن مرحلة تصميم وتطوير البوابة لم تكن قد أُنجزت بعد عند انتهاء فترة التنفيذ.[١٢]

من جهته، لم يشهد الإنجاز ٢ المتمثل بفتح البيانات المالية أمام العامة تقدمًا ملحوظًا. وشملت الأنشطة غير المنجزة نشر معطيات مفصلة حول المنح المسندة من ميزانية الدولة وإعداد ميزانية الدولة المبسطة للمواطن وذوي الاحتياجات الخصوصية. مع ذلك، تمّ تنظيم ورشة عمل حول ميزانية المواطن خلال منتصف مارس ٢٠٢٢ بالشراكة مع المبادرة العالمية للشفافية المالية. وعلى الرغم من التقدم الأولي، لم يسفر هذا الالتزام عن أي نتائج ملموسة، كجعل البيانات المالية أكثر نفاذًا وفهمًا بالنسبة إلى العامة، خلال فترة التنفيذ.[١٣]

الالتزام ٥: تعزيز فتح البيانات العمومية والرفع من نسق إعادة استعمالها

• **قابل للتحقق:** أجل • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟** أجل • **القدرة على تحقيق نتائج:** متواضعة	• **الإنجاز:** كبير • **النتائج المبكرة:** معتدلة

هدف الالتزام ٥ إلى تحسين فتح البيانات العمومية وتعزيز إعادة استعمالها. وشملت أهداف الالتزام تطوير نسخة جديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة. وتعيّن لتحقيق هذا الهدف إعداد كراس الشروط الخاصة بالبوابة واختيار مكتب الدراسات الذي سيتولى تطويرها إضافةً إلى تعيين لجنة قيادة المشروع ولجنة فنية لمتابعة وتنفيذ المشروع. كما هدف إلى جرد البيانات العمومية ذات الأولوية على مستوى عدد من القطاعات، بدءًا بتحديد القطاعات ذات الأولوية وتنظيم ورشات عمل والمشاركة في أنشطة الجرد الأولية.[١٤]

وقد عزّز إطلاق النسخة الجديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة مطلع مارس ٢٠٢٣ بشكل كبير النفاذ إلى البيانات العمومية وقابلية استعمالها. وتضمّ البوابة الآن ٢٤٨٤ مجموعة بيانات مفتوحة من ١٧٩ منتج بيانات تغطي ٢٣ موضوعًا مختلفًا من البيانات المفتوحة. وفي حين بلغ عدد عمليات إعادة استعمال البيانات ٦ عمليات وتمّ تقديم ٥ طلبات للبيانات المفتوحة، تشير هذه الأرقام إلى ازدياد الاهتمام والمشاركة في البيانات المتاحة. فضلًا عن ذلك، جذبت البوابة ٢٣٣ مستخدمًا مسجلًا، ما يعكس اهتمام مجموعة كبيرة من الأفراد والكيانات في استخدام البيانات الحكومية المفتوحة.[١٥]

واستنادًا إلى وحدة الإدارة الإلكترونية، أصبح نظام إدارة جرد البيانات العمومية مفتوحًا أمام الوكالات الحكومية في يونيو ٢٠٢٢. وبحلول نهاية ٢٠٢٣، أفادت الوحدة عن أن أكثر من ٤٠ كيانًا عموميًا مسجلًا في النظام يقوم بتحديد البيانات وجردها، حيث حدّدت الكيانات العمومية نحو ٢٩٦ مجموعة بيانات.[١٦] كما تم تنظيم دورات تدريبية للوزارات حول جرد البيانات واستخدام النظام. وأشار أحد ممثلي المنظمات الشريكة إلى أن جردة البيانات العمومية ذات الأولوية في ١٤ وزارة أظهرت تقدمًا في إنشاء مستودع بيانات شامل ويمكن النفاذ إليه، ما يدل على السير نحو شفافية وفعالية أكبر في إدارة المعلومات العمومية.[١٧]

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

وكانت وحدة الادارة الإلكترونية بالشراكة مع وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية نظمت فعاليات اختتام المرحلة الثانية من المسابقة الوطنية OpenGovDataHack2023 في ٢٠٢٣. وكما هي الحال في السنوات السابقة، هدفت إلى دعم بيئة ديناميكية من الاستخدام المبتكر للبيانات العمومية المفتوحة. وقد جمعت مطورين وعالمي بيانات وشركات ناشئة وناشطين في مجال البيانات من أجل استكشاف الفرص الابتكارية وتطوير التطبيقات الرقمية، ما يُظهر إمكانية اغتنام البيانات المفتوحة.[١٨]

هذا وقد أرسى الالتزام أساسًا مهمًا للنفاذ إلى البيانات المفتوحة في تونس. مع ذلك، تستمر الرحلة نحو تحقيقه بالكامل من حيث عمق البيانات وجودتها وفعالية استعمالها. وناهيك عن كونه التزامًا واعدًا، يسلّط الضوء على الحاجة إلى مواصلة الجهود لدعم إنشاء قاعدة مستخدمين أكثر إلمامًا بالبيانات وانخراطًا في استعمالها، وإلى الاستفادة من البيانات نفسها بفعالية أكبر لما فيه المصلحة العامة.

الالتزام ٦: ضبط المرجعيات الوطنية لتحديد المواصفات والتسميات المشتركة للبيانات العمومية والعمل على اعتمادها وتطويرها

- **قابل للتحقق:** أجل
- **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟** أجل
- **القدرة على تحقيق نتائج:** متواضعة

- **الإنجاز:** لم يبدأ بعد
- **النتائج المبكرة:** ما من نتائج ملحوظة

هدف هذا الالتزام، بقيادة المعهد الوطني للإحصاء، إلى وضع المرجعيات الوطنية لمعايير البيانات العمومية لكن لم يتم تحقيقه بالكامل. وقد شملت الإجراءات المخطط لها تشكيل لجنة توجيهية للإشراف على المشروع، وتحديد القطاعات ذات الأولوية لتوحيد البيانات، وتطوير نسخ أولية للتسميات والتشاور بشأنها فضلًا عن وضعها في صيغتها النهائية ونشرها بصيغة مفتوحة، وفي نهاية المطاف اختبارها ضمن الهياكل العمومية وتعميم استخدامها فيها. وبالاستناد إلى موقع شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، لم يتم البدء بتنفيذ هذا الالتزام.[١٩]

الالتزام ٧: تعزيز الشفافية في مجال الطاقة والمناجم

- **قابل للتحقق:** أجل
- **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟** أجل
- **القدرة على تحقيق نتائج:** متواضعة

- **الإنجاز:** محدود
- **النتائج المبكرة:** ما من نتائج ملحوظة

هدف الالتزام ٧ إلى تعزيز الشفافية في قطاع الطاقة والمناجم، لكن التحديات استمرت على صعيد تنفيذ هذا الإصلاح، كما رأينا في خطط العمل السابقة، على غرار انعدام الاستقرار المؤسسي وغياب الدعم السياسي.[٢٠] وشملت الأنشطة المزمعة تطوير بوابة خاصة بقطاع الطاقة والمناجم، وإصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بقانون المسؤولية المجتمعية، وتقديم ملف انضمام تونس لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وواجهت وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة اضطرابات بسبب إنشاء الوزارة وحلها، ما أثر سلبًا على التنسيق واستمرارية الجهود.[٢١]

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

ولم يتم تطبيق النصوص التنظيمية المتعلقة بقانون المسؤولية المجتمعية، الذي تمت المصادقة عليه في العام ٢٠١٨، ما يشير إلى تردد الحكومة في تنفيذ هذا القانون الناتج عن مبادرة تشريعية برلمانية. وتجلى هذا التردد أثناء الجدالات الدائرة، ولا سيما بعد اقتراح تخصيص جزء من إيرادات الشركات للمسؤولية المجتمعية للشركات.[٢٢] من ناحية أخرى، لا يزال غياب الشفافية يؤجج التوترات في قطاع الطاقة في تونس، وبخاصة في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية.[٢٣] وقد حال عدم تطبيق هذا الالتزام دون إجراء التحسينات اللازمة على مستوى حوكمة القطاع. علاوةً على ذلك، برزت اختلالات على صعيد مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين المعنية بمبادرة شفافية الموارد الطبيعية.

واستنادًا إلى الموقع الإلكتروني لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس، تم تنفيذ عملية تشاركية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية بعد إجراء مشاورات بين عدة قطاعات شملت شركات وبرلمانيين وممثلين عن المجتمع المدني في العاصمة فضلًا عن مناطق أخرى غنية بالموارد مثل قابس وتطاوين وقبلي وقفصة، بدعم من معهد حوكة الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.[٢٤]

الالتزام ٨: تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة في تونس

- **قابل للتحقق:** أجل
- **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟** أجل
- **القدرة على تحقيق نتائج:** متواضعة

- **الإنجاز:** كبير
- **النتائج المبكرة:** متواضعة

سجل الالتزام ٨، الذي ركز على تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة، مستوى جديرًا بالثناء من النشاط خلال المراحل الإعدادية لكنه عجز عن تأكيد استراتيجية الحكومة المفتوحة وتنفيذها.[٢٥] وتم تطوير الاستراتيجية عبر مقاربة تشاركية، شملت هياكل عمومية مختلفة والمجتمع المدني في إطار استشارات وورشات عمل، اضطلعت فيها اللجنة التوجيهية لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس بدور أساسي. وفي البداية، عمدت وحدة الإدارة الإلكترونية، وهيئة النفاذ إلى المعلومة والخدمات المرتبطة بالمؤسسات الدستورية والمجتمع المدني برئاسة الحكومة، إلى إكمال مسح عن الحكومة المفتوحة من إعداد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في فبراير ٢٠٢٢. في الموازاة، تم تنظيم استشارات عمومية عبر بوابات المشاركة الوطنية بين ١ أكتوبر و١ نوفمبر ٢٠٢١. وساهمت هذه المبادرة في إشراك المواطنين في عملية تحديد الإصلاحات ذات الأولوية لإعداد استراتيجية الحكومة المفتوحة.[٢٦]

وبدعم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قادت وحدة الإدارة الإلكترونية سلسلة من ورشات العمل لتطوير الاستراتيجية ووضعها في صيغتها النهائية. وقد أتاحت ورشتا عمل تم عقدهما في شهري مايو ويونيو من العام ٢٠٢١ تبادل التجارب بشأن استراتيجيات الحكومة المفتوحة المطبقة في كندا وإسبانيا. وجرى تقديم تقييم أولي للحكومة المفتوحة خلال ٣ ورشات عمل عُقدت في ديسمبر ٢٠٢١ لتقييم وضع تونس وفق محاور الحكومة المفتوحة والشفافية والمشاركة العمومية والمساءلة. وشملت المراحل النهائية جمع المدخلات وتطوير المسودة الأولية للإستراتيجية، حيث تم عقد ورشتي عمل في ٢٩ مارس و١١ أبريل ٢٠٢٢ لصياغة الرؤية والرسالة والأهداف والمحاور الاستراتيجية اللازمة لتطوير استراتيجية الحكومة المفتوحة. وخلال ورشات العمل هذه، تم جمع المعطيات وتطوير إطار عمل استراتيجي متماسك للحكومة المفتوحة.[٢٧] وقد تم وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية والمصادقة عليها على المستوى الفني خلال ورشة عمل عُقدت في يوليو ٢٠٢٢.[٢٨]

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

وصحيح أن هذه الأنشطة تشير إلى انتهاج مقاربة استباقية في جمع المعطيات ورسم معالم الاستراتيجية، ولكن تتوقف فعالية هذا الالتزام على النتائج الملموسة المحققة على صعيد الحكومة المفتوحة.[٢٩] وإذ تركز هذه الاستراتيجية على خمس ركائز هي الشفافية، والنزاهة والمساءلة، ومشاركة المواطنين، والحكومة المفتوحة المحلية، والصناعات الاستخراجية والطاقة المتجددة، واجهت تحديات متجذرة في نطاقها الطموح ومدى تعقيد تنفيذها في مختلف القطاعات والمستويات الحكومية. وصحيح أنها شاملة، إلا أنها لا تتناول صراحة التغييرات المؤسسية الكبيرة الأخيرة التي شهدتها تونس منذ العام ٢٠٢١ ولم تعتمدها الحكومة بشكل رسمي قط.[٣٠] ويمكن لتقييم الاستراتيجية وتكييفها بشكل مستمر أن يضمنا استجابتها للتحديات والفرص الناشئة في إطار المشهد الديناميكي للحوكمة في تونس.[٣١]

الالتزام ٩: تعزيز استعمال البوابات الوطنية للمشاركة العمومية

- **قابل للتحقق:** أجل
- **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟** أجل
- **القدرة على تحقيق نتائج:** متواضعة

- **الإنجاز:** محدود
- **النتائج المبكرة:** ما من نتائج ملحوظة

هدف الالتزام ٩ إلى تعزيز استعمال البوابات الوطنية للمشاركة العمومية. وسعت كل من وحدة الإدارة الإلكترونية والمكتب المركزي للعلاقات مع المواطن برئاسة الحكومة إلى تحقيق هذا الهدف من خلال إدخال تحسينات من الناحية الفنية وتوسيع نطاق استعمالها. إلا أن المساعي لم تترجم بعد في مشاركة عمومية واسعة النطاق عبر بوابتي المشاركة العمومية و"ء–مواطن".

وتم بذل الجهود لتحسين الجوانب الفنية وتوسيع نطاق المشاركة العمومية، وما زال يتعين تحقيق الأثر الكامل على تعزيز إشراك العامة واهتمامها. وجرى إدخال بعض التحسينات الفنية على بوابة "ء–مواطن" بدعم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبالتعاون مع الحكومة الكورية.[٣٢] ومثل ذلك الإنجاز الجزئي للإنجاز الأول. ومن حيث توسيع نطاق المشاركة العمومية، تجاوز الالتزام هدفه الأولي بموجب الإنجاز ٢ في ظل تنظيم ٢٨ دورة تكوينية لفائدة ١٨٣ إطار، في زيادة عن الهدف المتمثل بـ١٠٠ إطار. ولا يزال العمل قائمًا على وضع خطة اتصالية للرفع من نسب استعمال هذه البوابات.[٣٣] كما تم تنظيم ورشات عمل في سبتمبر ٢٠٢٢ بدعم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لصياغة التوصيات بهدف تحسين الجوانب الفنية والاتصالية لمنصة المشاركة العمومية.[٣٤] وقد شمل اليوم الأول مسؤولين حكوميين في حين ضمّ اليوم الثاني المجتمع المدني ومطوري الويب. لكن لم يتم إدخال التحسينات الفنية إلى بوابة المشاركة الكترونية خلال فترة التنفيذ.[٣٥]

ولا تزال الفرصة سانحة أمام الاستخدام المتزامن للبوابات على مستوى الخدمات الحكومية والإدارات ولتوحيد استخدامها في العمليات الحكومية. ولكن لم يتم اغتنام فرصة إظهار فائدة هذه البوابات خلال الاستشارة العامة التي أطلقتها رئاسة الجمهورية في ٢٠٢٢، مما يشير إلى الحاجة إلى تخطيط استراتيجي على نحو أكبر للاستفادة من هذه البوابات بهدف إطلاق وتنفيذ مبادرات وطنية مهمة.[٣٦] فضلًا عن ذلك، يمكن لاستراتيجيات تواصل فعالة دعم هذه البوابات والترويج لها في أوساط المواطنين على نحو أفضل.

ويشكل تحسين إدارة بوابات المشاركة العمومية ووضع استراتيجية موحدة ومراجعة الأطر القانونية المرتبطة بالمشاركة العمومية، عوامل أساسية لإحراز تقدم. كذلك، تبرز فرصة لدعم الموارد البشرية من حيث الإدارة والاستخدام التشغيلي الفعال. وعمومًا، لم يتم خلال فترة تنفيذ خطة العمل، تحقيق أهداف الالتزام بتعزيز فعالية البوابات وجدواها من خلال توفير الدعم من أعلى المستويات السياسية وإدراجها

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

في هيكل حكومي موحد، ما قد يوسّع نطاق انتشارها عبر تطبيقات الهواتف المحمولة وبوابات إضافية.[٣٧] وعلى الرغم من الجهود المبذولة، يبقى التقدم متمثلًا في تعزيز استخدام العامة وتوعيتهم ببوابات المشاركة العمومية إلى جانب إدراجها في الأدوات المستخدمة عبر الإنترنت. وتمثل البوابات أحد أصول الحوكمة التشاركية، علمًا بأنه يمكن تحقيق قيمتها من خلال تحسين التزامن واستخدامها الاستراتيجي في الاستشارات العامة وتعزيز جهود التواصل.

الالتزام ١٠: تفعيل دور الشباب في ضبط المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي	
• **قابل للتحقق:** أجل • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟** أجل • **القدرة على تحقيق نتائج:** متواضعة	• **الإنجاز:** كامل • **النتائج المبكرة:** معتدلة
تم تقييم هذا الالتزام في القسم الثاني.	

الالتزام ١١: تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي	
• **قابل للتحقق:** أجل • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟** أجل • **القدرة على تحقيق نتائج:** متواضعة	• **الإنجاز:** كبير • **النتائج المبكرة:** معتدلة
تم تقييم هذا الالتزام في القسم الثاني.	

الالتزام ١٢: دعم الشفافية المالية على المستوى المحلي	
• **قابل للتحقق:** أجل • **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟** أجل • **القدرة على تحقيق نتائج:** متواضعة	• **الإنجاز:** محدود • **النتائج المبكرة:** ما من نتائج ملحوظة
استنادًا إلى الأدلة المتوفرة، حقق الالتزام ١٢ مستوى محدودًا من التقدم في مجال تحقيق الشفافية المالية على المستوى المحلي. ولغاية تاريخه، تم تحقيق العديد من الإنجازات، بما فيها تشكيل فريق عمل متعدد الأطراف لمتابعة تنفيذ الالتزام، وتحديد الحاجيات الوظيفية والتقنية المنتظرة من المنصة واختيار مكتب الدراسات الذي سيتولى تطوير المنصة. وكانت مرحلة تصميم وتطوير المنصة الإلكترونية قد اكتملت بنجاح. وفي نهاية فترة التنفيذ، شملت المهام المتبقية تجربة المنصة والمصادقة عليها من طرف فريق العمل، تلاها وضع المنصة على الخط وتطعيمها بالبيانات المتّصلة.[٣٨] هذا ولم يجد باحث الآلية المستقلة لإعداد التقارير أي معلومات تتعلق بتطوير واختبار وإطلاق المنصة الرقمية.[٣٩] إلى ذلك، سجل هذا الالتزام بعض التقدم الأولي في وضع أساس متين لتعزيز الشفافية المالية على المستوى	

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

المحلي. ولكن نظرًا إلى التوافر الجزئي لتفاصيل التنفيذ، يُصنّف الالتزام على أنه حقق جزءًا من أهدافه في هذه المرحلة. وسيعتمد النجاح النهائي لهذه المبادرة وأثرها على فعالية تنفيذ واستخدام المنصة الرقمية.

الالتزام ١٣: تطوير عدد من الخدمات الإدارية على الخط على مستوى عدد من القطاعات

- **قابل للتحقق:** أجل
- **هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟** أجل
- **القدرة على تحقيق نتائج:** غير واضحة

- **الإنجاز:** محدود
- **النتائج المبكرة:** ما من نتائج ملحوظة

سعى هذا الالتزام إلى إحداث دليل رقمي للهياكل العمومية وتطوير الخدمات القنصلية عن بعد والخدمات الموجهة للمستثمرين. وكما أشارت مراجعة خطة العمل، افتقر هذا الالتزام إلى ارتباط متين بالحكومة المفتوحة إذ تمثل الهدف منه في رقمنة الخدمات والمعلومات الحكومية القائمة.[٤٠] إلا أن أثر وفعالية الدليل الرقمي في تحسين الكفاءة الإدارية والنفاذ إلى المعلومات غير واضحين، ولا سيما في غياب الاستخدام الشامل للبيانات من قبل المواطنين وإبدائهم لأي ملاحظات في هذا الخصوص.[٤١] هذا ويصطدم التقييم العام للالتزام ١٣ بالنفاذ المحدود إلى أي دليل على تنفيذه أو تحقيقه نتائج.

[١] "خطة عمل تونس ٢٠٢١–٢٠٢٣"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ٦ أغسطس ٢٠٢١، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/08/Tunisia_Action-Plan_2021-2023_EN.pdf، صفحة ١٥–١٧.

[٢] التعهد ١: "استكمال الإطار التنظيمي لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ١٤ أكتوبر ٢٠٢١، http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/10/14/engagement-1-laccomplissement-du-cadre-organisationnel-consacrant-le-droit-dacces-a-linformation

[٣] حتى يوليو ٢٠٢٤، لا يمكن للعامة النفاذ إلى المنصة لكن ستتم استضافتها عبر الموقع الإلكتروني التالي: http://fr.e-participation.tn

[٤] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٣ نوفمبر ٢٠٢٣.

[٥] رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقل، ٨ نوفمبر ٢٠٢٣.

[٦] "خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة ٢٠٢١–٢٠٢٣"، صفحة ١٨–٢١.

[٧] "التعهد ٢: تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص التقارير الرقابية"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2346

[٨] "الممارسات الجيدة لنشر التقارير الرقابية"، الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، يونيو ٢٠٢١، https://drive.google.com/file/d/1H48Pc_BZCIV-NsrzHVEVdnHr78zbAPZX/edit

[٩] "مراجعة الآلية المستقلة لخطة العمل: تونس ٢٠٢١–٢٠٢٣"، شراكة الحكومة المفتوحة، ٣١ يناير ٢٠٢٢، https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-action-plan-review-2021-2023.

[١٠] "مراجعة الآلية المستقلة لخطة العمل: تونس ٢٠٢١–٢٠٢٣"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[١١] "إقالة رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من مهامه"، لا بريس، ٢٠ أغسطس ٢٠٢١، https://lapresse.tn/2021/08/20/le-secretaire-general-de-linlucc-demis-de-ses-fonctions

[١٢] "التعهد ٤: تكريس الشفافية المالية"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ١٤ أكتوبر ٢٠٢١، http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/10/14/engagement-4-consacrer-la-transparence-financiere

[١٣] "التعهد ٤: تكريس الشفافية المالية"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.

[١٤] "خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة ٢٠٢١–٢٠٢٣"، صفحة ٢٨–٣١.

[١٥] "البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة"، تمّ النفاذ إليها في أبريل ٢٠٢٤، https://www.data.gov.tn/fr.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

[١٦] وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة، تعليقات ما قبل النشر، يوليو ٢٠٢٤

[١٧] ممثل إحدى المنظمات الدولية، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٩ نوفمبر ٢٠٢٣.

[١٨] "دعوة للمشاركة في المرحلة الثانية من المسابقة الوطنية OpenGovDataHack2023"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، مارس ٢٠٢٣، http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/appel-a-candidature-pour-linscription-au-hackathon-opengovdatahack2023

[١٩] "التعهد ٦: ضبط المرجعيات الوطنية لتحديد المواصفات والتسميات المشتركة للبيانات العمومية والعمل على اعتمادها وتطويرها"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ١٤ أكتوبر ٢٠٢١، http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/10/14/engagement-6-etablir-des-referentiels-nationaux-pour-definir-les-specifications-et-nomenclatures-communes-des-donnees-ouvertes-et-assurer-leur-adoption-et-leur-developpement.

[٢٠] تقرير النتائج الانتقالية وفق الآلية المستقلة لإعداد التقارير: تونس ٢٠١٨–٢٠٢٠، "شراكة الحكومة المفتوحة، أغسطس ٢٠٢١، https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/08/Tunisia_Transitional-Results_Report_2018-2020_EN.pdf

[٢١] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ١١ نوفمبر ٢٠٢٣.

[٢٢] محمد آدم المقراني، "المسؤولية المجتمعية للشركات في تونس: بين القانون والممارسة"، الجمعية التونسية للمراقبين العموميين، ٢٠٢١، صفحة ٢٩.

[٢٣] "إشراك الفئات الشعبية في منطقة قفصة التونسية يؤدي إلى ازدياد إنتاج الفوسفات"، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، ١٧ يوليو ٢٠٢٣، https://resourcegovernance.org/articles/grassroots-engagement-tunisias-gafsa-region-leads-increased-phosphate-production

٢٤ تعزيز الشفافية في مجال الطاقة والمناجم، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ١٤ أكتوبر ٢٠٢١، http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/10/14/engagement-7-promouvoir-la-transparence-dans-le-secteur-des-energies-et-des-mines

٢٥" تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة، ١٤ أكتوبر ٢٠٢١، http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/10/14/engagement-8-definir-les-priorites-strategiques-du-gouvernement-ouvert

[٢٦] "تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[٢٧] "تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[٢٨] ممثل عن إحدى المنظمات الدولية، تعليقات ما قبل النشر، يونيو ٢٠٢٤.

[٢٩] ممثل عن إحدى المنظمات الدولية، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٩ نوفمبر ٢٠٢٣.

[٣٠] ممثل عن إحدى المنظمات الدولية، تعليقات ما قبل النشر.

[٣١] إليسا عمارة، "استراتيجية الحكومة المفتوحة الوطنية لتونس"، وثيقة غير منشورة تمت مشاركتها مع الآلية المستقلة لإعداد التقارير، ديسمبر ٢٠٢٢.

[٣٢] بوابة ء-مواطن"، حكومة تونس، تمّ النفاذ إليها في أبريل ٢٠٢٤، https://www.e-people.gov.tn/main.do

[٣٣] ممثل إحدى المنظمات الدولية، تعليقات ما قبل النشر؛ "التعهد ٩: تعزيز استعمال البوابات الوطنية للمشاركة العمومية"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ١٤ أكتوبر ٢٠٢١، http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/10/14/engagement-9-promouvoir-lutilisation-des-portails-nationaux-de-participation-publique

[٣٤] في يوليو ٢٠٢٤، لم تكن المنصة متاحة للعموم بعد ولكن سيتم استضافتها على العنوان التالي: http://fr.e-participation.tn

[٣٥] ممثل إحدى المنظمات الدولية، تعليقات ما قبل النشر

[٣٦] ممثل إحدى المنظمات الدولية، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٣ نوفمبر ٢٠٢٣.

[٣٧] ممثل عن المجتمع المدني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣.

[٣٨] ممثل إحدى المنظمات الدولية، مقابلة، ٩ نوفمبر ٢٠٢٣.

[٣٩] لا معلومات متوفرة للعموم على الموقع الإلكتروني لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس.

[٤٠] "مراجعة الآلية المستقلة لخطة العمل: تونس ٢٠٢١–٢٠٢٣"، شراكة الحكومة المفتوحة.

[٤١] " التعهد ١٢: دعم الشفافية الماليّة على المستوى المحلّي"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، ١٤ أكتوبر ٢٠٢١، http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/10/14/engagement-12-appuyer-la-transparence-financiere-au-niveau-local.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism